



المعهد العربي للتخطيط

Arab Planning Institute

دور المستثمرين الملائكيين في تمويل المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة

إعداد

أ.د. إيهاب مقابلة د. محمد طعامنه أ. محبة مقابلة

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاصة للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لاستنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

2	المقدمة
5	1. مفهوم وأهمية وخصائص وصفات المستثمر الملائكي
5	1.1 مفهوم المستثمر الملائكي
8	2.1 أهمية المستثمر الملائكي ودوره التنموي والتحديات التي تواجهه
12	3. خصائص المستثمر الملائكي والصفات الشخصية
14	4.1 أنواع وأشكال المستثمرين الملائكين
17	2. مميزات المستثمرين الملائكين والمخاوف المحتملة وآليات التعامل معها
18	1.2 مميزات المستثمرين الملائكين
19	2.2 المخاوف التي ترافق التعامل مع المستثمرين الملائكين
21	3.2 آليات التعامل مع المخاوف المرافقة للاستثمار الملائكي
24	3. خطوات التمويل من خلال المستثمر الملائكي
34	4. حجم الاستثمار الملائكي والتجارب العربية
41	المراجع

دور المستثمرين الملائكيين في تمويل المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة

إعداد: أ.د. إيهاب مقابلة أ. محبة مقابلة د. محمد طعامنة

مقدمة

تلعب المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتمثل هذا الدور على سبيل المثال لا الحصر - بمساهمتها في تعزيز بنية القطاع الخاص، تعزيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال، زيادة الإنتاج والتشغيل والتقليل من الفقر، زيادة الصادرات وتقليل المستوردة، توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز التنوع الاقتصادي ورفع مستوى الأمن الغذائي، وتعزيز التوازن التنموي. وفي الوقت الذي يتعاظم فيه الدور المطلوب من هذه المشروعات في تحقيق الأهداف الإنمائية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، تواجه هذه المشروعات عدداً من التحديات، أبرزها: مشكلة الحصول على التمويل خاصةً في المراحل المبكرة من عمر هذه المشروعات (مرحلة التأسيس والانطلاق). ويعتبر التمويل المحرك الأساسي لجميع أنشطة المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، حيث إن توفر التمويل يساعد في تحويل الأفكار الاستثمارية الابتكارية إلى مشروعات حقيقة، أي أنه يساعد في ظهور مشروعات جديدة، كما يساهم في تطوير نشاطات هذه المشروعات ورفع كفاءتها ويعزز من فرص نموها وتطورها. ويساهم توفر التمويل كذلك في التعامل مع الأزمات، تطوير أساليب الإنتاج وتحسين نوعية عناصر الإنتاج، توطين التكنولوجيا، تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية، ونجاح عمليات التوسع والتحول والاندماج. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن توفر التمويل المناسب في الوقت المناسب من أهم مرتكزات نجاح ونمو واستمرار المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وبينت دراسات أخرى أن نسبة كبيرة من المشروعات التي تعرضت ووصلت إلى ما وصلت إليه بسبب نقص التمويل سواءً في المراحل المبكرة وأو في مرحلة التشغيل وأو وقت الأزمات.

وفي ضوء تعاظم مشكلة التمويل وزيادة فجوة التمويل الخاصة بالمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، شهد سوق الائتمان الخاص بهذه المشروعات تطورات عديدة وظهرت مصادر تمويل متعددة في محاولة للتقليل من هذه الفجوة. وبين الشكل رقم (١) وجود مصادر تمويل تقدم منتجات تمويلية طويلة الأجل وأخرى تقدم منتجات قصيرة ومتوسطة الأجل، مصادر تمويل بسقوف ائتمانية مرتفعة (البنوك - مؤسسات التمويل غير المصرفية) وأخرى بسقوف متواضعة (المنح - برامج التمويل الحكومية - مؤسسات التمويل الصغير)، مؤسسات تمويل متخصصة بفنانات محددة (مؤسسات إقراض المرأة - مؤسسات إقراض الشباب)، ومصادر تمويل منظمة تخضع لرقابة من الجهات

الرسمية (المؤسسات المالية - البنوك - مصادر التمويل الحكومي) ومصادر تمويل غير منتظمة تعتمد على الاتفاقيات الشخصية أو العقود البسيطة (التمويل من الأصدقاء والعائلة). من جانب آخر، ظهرت أساليب جديدة لتمويل الاحتياجات التمويلية لهذه المشروعات منها استخدام البطاقات الائتمانية المخصصة للمشروعات الاستثمارية، القروض الخضراء، القروض المدعومة من قبل الحكومة، الشراء بالتقسيط، التمويل بالبيع على الأجل من الشركات المنتجة، التمويل من خلال منح حق الامتياز أو بيع العلامة التجارية، التمويل من قبل المشروعات الكبرى ذات العلاقة التكاملية، وتمويلات من مانجي الامتياز.

الشكل رقم (1): مصادر تمويل المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في مختلف المراحل

قطاع البنوك التجارية والإسلامية Bank Loans	التمويل من خلال شركاء استراتيجيين (مساهمين مقابل حصة من المشروع) Strategic Partners	الاقتراض من الأصدقاء وأفراد الأسرة والأقارب Informal Loans	المدخرات العائلية Family Savings	المدخرات الشخصية لصاحب المشروع (تمويل ذاتي) Personal Savings
مؤسسات التمويل الأصغر بأنواعها المختلفة Microcredit	الشراء بالتقسيط - سلع وخدمات Installment Finance	الانتظام التجاري Trade Credit	المؤسسات التمويلية غير المصرفية Non-banking Institutions	مؤسسات الإقراض المتخصصة Socialized Credit Institutions
التمويل الجماعي ومنصات التمويل Crowdfunding	المستثمرون في مرحلة البدرة Seed Investors	المنح (حكومية وغير حكومية) Private and Government Grants	المستثمر الملاهي Angle Investors	رأس المال المغامر Venture Capital Financing
البرامج التنمية التابعة للمؤسسات الإنمائية الدولية International Donors	صناديق الزكاة ومؤسسات الوقف الإسلامي Zakat funds and Islamic endowment institutions	قروض حكومية - مؤسسات وبرامج Government Loans	تسبييل بعض الأصول Liquidation of Assets	التمويل عبر الأسهم ومنصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs Exchange
القروض الخضراء Green Loans	إعادة استثمار الأرباح المدورة Undistributed Profits	التمويل بالبيع على الأجل من الشركات المنتجة (Vendor Financing)	حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال Business Incubators and accelerators	المؤسسات الخيرية والتعاونية والإنسانية Charitable, cooperative and humanitarian institutions
الاقراض القائم على تقييم الأصول Assets-based Lending	القروض القابلة للتحويل إلى أسهم Mezzanine Loans	التمويل من قبل الشركات الكبرى ذات العلاقة التكاملية	البطاقات الائتمانية المخصصة للمشروعات الصغرى والصغيرة Credit Cards	التخصيم (Factoring)
منح حق الامتياز أو بيع العلامة التجارية Franchising	تمويلات من مانجي الامتياز Franchisor Financing	أساليب التمويل الإسلامية Islamic Method of Finance	بيع المخزون من السلع والخدمات Convert inventory back into cash	التأجير الاستثماري - تأجير الأصول الثابتة Venture Leasing

وعلى الرغم من اختلاف وتنوع تصنيفات مصادر التمويل السابقة، إلا أن أبرز وأهم هذه التصنيفات هو تضمينها إلى مصادر قائمة على الدين (قروض شخصية من الأسرة والأصدقاء، قروض من البنوك، قروض من مؤسسات التمويل غير المصرفية بأنواعها المختلفة، منصات التمويل القائمة على الدين... وغيرها) ومصادر قائمة على المشاركة بالملكية (منصات التمويل الجماعي القائمة على المشاركة بالملكية والشركاء من أفراد الأسرة أو الأصدقاء والمستثمرون الملائكيون وصناديق رأس المال المغامر وبورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة... وغيرها).

يُستخدم مصطلح الاستثمار الملائكي Angel Investment للإشارة إلى التمويلات التي يقدمها المستثمرون الملائكيون لدعم المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة، ويعتبر الاستثمار الملائكي ركيزة أساسية في منظومة تمويل المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة، حيث يمثل نموذجاً للتمويل القائم على المشاركة في الملكية، فبخلاف مصادر التمويل التقليدية التي تعتمد على الديون وتتطلب ضمانات وفوائد، يُقدم المستثمر الملائكي رأس المال مقابل حصة في المشروع، مما يجعله شريكاً استراتيجياً يتقاسم المخاطر والعوائد مع رواد الأعمال مؤسسي المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة. ولا تقصر أهمية المستثمر الملائكي على توفير التمويل فحسب، بل تمتد لتشمل تقديم الخبرة والإرشاد والدعم الفني والمؤسسي للمشروع والعاملين فيه، فغالباً ما يمتلك المستثمرون الملائكيون خبرة واسعة في مجال الأعمال مما يمكنهم من تقديم المشورة في مجالات عدة مثل التسويق، التكنولوجيا، الإدارة المالية، الموارد البشرية، وخدمات التشبيك للوصول إلى الأسواق وعناصر الإنتاج والموردين وغيرها.

الاستثمار الملائكي ركن أساسى في منظومة تمويل المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة ويمثل نموذجاً للتمويل القائم على المشاركة في الملكية، حيث يُقدم المستثمر الملائكي التمويل مقابل حصة في المشروع ويتقاسم المخاطر والعوائد مع رائد الأعمال (مؤسس المشروع).

وبناءً على ما سبق، وفي إطار متابعة التطورات المتعلقة بفجوة التمويل، وبعد أن تم مناقشة موضوعات تتعلق بمسألة التمويل منها دور التمويل الجماعي ومنصات التمويل الرقمية ودور بورصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل فجوة التمويل، يُناقشه هذا العدد موضوع الاستثمار الملائكي والمستثمرون الملائكيون كمصدر من مصادر تمويل المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة، ويعرض عدة موضوعات تشمل تعريف المستثمر الملائكي وأهميته وخصائصه وأبرز صفاته. كما يناقش مميزات المستثمر الملائكي والمخاوف المحتملة وأليات التعامل معها وخطوات التمويل من خلال المستثمر الملائكي ومتطلبات إتمام هذه الخطوات بكفاءة، إضافة إلى واقع وتحديات الاستثمار الملائكي في الدول العربية وأليات تعزيز هذه التجارب من واقع الممارسات الدولية.

1. مفهوم وأهمية وخصائص وصفات المستثمر الملائكي

يرى البعض أن ظهور مصطلح المستثمر الملائكي يعود للقرن الثامن عشر (عام 1874) عندما جاء ألكسندر قراهام بيل Alexander Graham Bell ب فكرة الهاتف التي لم تلق القبول من قبل المؤسسات المصرفية آنذاك إلى أن قام بتمويلها من المحامي قاردنر قرين هبارد Gardiner Green Hubbard وتاجر الجلود ثوماس ساندرس Thomas Sanders اللذان يعود الفضل لهما في ظهور هذا الاختراع الهام إلى حيز الوجود. ويرى آخرون أن مصطلح المستثمر الملائكي ظهر فعلياً في أوائل القرن العشرين في عالم المسارح - مسرح برودواي على وجه التحديد - حيث أطلق مصطلح المستثمرين الملائكيين على الأغنياء الذين قاموا بدعم الإنتاج المسرحي وتمويل العروض المسرحية التي كانت تعاني من صعوبات مالية. أما في سياق الاستثمار في المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، فقد بدأ استخدام المصطلح في السبعينيات من القرن الماضي، خاصة مع نمو قطاع التكنولوجيا وريادة الأعمال في وادي السيليكون Silicon Valley. ويمكن القول إن أصل هذا المصطلح يعود إلى ويليام ويتنز William Wetzel - الأستاذ الجامعي في جامعة نيويورك بسايرز University of New Hampshire - الذي أعد بحثاً عن مصادر تمويل المشروعات الناشئة واستخدم مصطلح "المستثرون الملائكيون" لوصف المستثمرين والمتبوعين الذين دعموا المشروعات الناشئة برأس المال الأولي.

1.1 مفهوم المستثمر الملائكي

يُعرف الكثيرون المستثمر الملائكي⁽¹⁾ بأنه "فرد ذو ثروة مالية يقوم بتقديم التمويل للمشروعات الناشئة في مرحلة التأسيس و/أو مراحل النمو مقابل الحصول على حصة من أسهم المشروع الممول يتم الاتفاق عليها من خلال التفاوض ويتم تثبيتها من خلال عقد الاستثمار الذي يُوقع بين الطرفين". ويطلق عليه لفظ "ملائكي" لأنها بمثابة الملاذ أو الخيار الأخير للمشروعات الناشئة التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل من مصادر التمويل الأخرى كالبنوك ومؤسسات التمويل غير المصرفية ومؤسسات التمويل الأصغر والبرامج الحكومية. ويُعرف المستثمر الملائكي أيضاً بأنه "فرد ذو ثروة شخصية يستثمر جزء من هذه الثروة في المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة مقابل الحصول على حصة من أسهم هذه المشروعات"، وقد يكون هذا النوع من المستثمرين من رجال الأعمال ذوي الخبرة العملية في عالم الأعمال الذين يقدمون - بالإضافة إلى التمويل - الدعم المؤسسي والتوجيه والإرشاد لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الناشئة لمساعدتهم على تحسين الأداء والتوسّع والنمو". ويُعرفه آخرون بأنه "فرد ذو ثروة

⁽¹⁾ يتم تداول عدة مصطلحات وسميات للمستثمر الملائكي Angel Investor منها المستثمر الملوك إضافة إلى ملاك الأعمال Business Angel والمستثمر غير الرسمي Initial Investor والمستثمر الأولي Informal Investor .Seed Investor والمستثمر في البذرة

شخصية يستثمر أمواله الخاصة في المشروعات الناشئة مقابل الحصول على حصة ملكية في المشروع، غالباً ما يكون من ذوي الخبرة في مجال عمل المشروع الممول أو مهتم بالقطاع الذي يعمل فيه المشروع الممول باعتباره من القطاعات التي تتقاطع مع نشاطه الاستثماري الحالي". وقد يُقدم المستثمر الملائكي التمويل دفعة واحدة أو على دفعات بحيث يتم تقديم رأس المال بشكل مستمر خلال المراحل الأولى من عمر المشروع والتي غالباً ما توصف بأنها مراحل حرجية وصعبة. وفي بعض الأحيان، قد يكون للمستثمر الملائكي دور فاعل في إدارة المشروعات التي يمولها من منطلق تقديم الدعم المؤسسي استناداً إلى ما لديه من خبرات إدارية وفنية أو من منطلق حماية استثماراته.

على الرغم من ظهور فكرة الاستثمار الملائكي في القرن الثامن عشر، إلا أن أول استخدام لمصطلح المستثمرون الملائكيون في عالم الأعمال والمشروعات الناشئة كان في السبعينيات من القرن الماضي وترافق مع نمو قطاع التكنولوجيا وريادة الأعمال في وادي السيليكون.

ويعرف المستثمر الملائكي بأنه "شخص يقوم بتوفير رأس المال اللازم لتأسيس المشروعات الناشئة بحيث يكون التمويل المقدم كدين على المشروع يتم دفعه مع الفوائد خلال فترة يتم الاتفاق عليها أو كفرض قابل للتحويل إلى حصة في المشروع". ويُطلق مصطلح المستثمر الملائكي كذلك على رجال المال والأعمال الذين يقومون بتمويل المشروعات الناشئة التي تسعى إلى التطور والتوسّع مقابل الحصول على حصة معينة من هذه المشروعات، ويتم تحديد الحصة بالاتفاق والتفاوض بين المستثمر وصاحب المشروع بالاعتماد على حجم التمويل المقدم ومدى إسهام المستثمر في تطوير ونجاح المشروع من خلال خبراته وعلاقته. وقد اتسع استخدام مفهوم المستثمر الملائكي ليشمل أكثر من مجرد أفراد أثرياء، وعليه، يُعرف المستثمرون الملائكيون كذلك بأئمهم "أفراد أو مجموعة مستثمرين يقومون بالاستثمار في المشروعات الناشئة من خلال توفير التمويل لهذه المشروعات في مراحلها المبكرة مقابل حصولهم على نسبة من أسهم هذه المشروعات وفقاً لما يتم الاتفاق عليه في عقد الاستثمار الذي يشمل أسلوب وتوقيت عملية التخارج وبنود أخرى".

وعند الحديث عن دور المستثمر الملائكي في تمويل المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى، تظهر في العادة تساؤلات حول دوافع المستثمر الملائكي وأهدافه من تقديم التمويل على الرغم من معرفته بدرجة المخاطر التي ترافق استثماراته في هذه المشروعات. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن دوافع المستثمر الملائكي تشمل تنوع المحفظة الاستثمارية وتوزيع المخاطر والاستفادة من المزايا الضريبية، كما تشمل تحقيق عوائد مالية واجتماعية ومعرفية، إضافة إلى تقوية شبكة العلاقات التجارية واكتساب مهارات جديدة وتعزيز المهارات الموجودة، أنظر الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): دوافع المستثمر الملائكي للاستثمار في المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة

- تحقيق عائد مالي** سواء من الأرباح الموزعة خلال فترة استثماره في المشروع أو من خلال بيع أسهمه في المشروع عند طرحه للاكتتاب العام أو الاستحواذ عليه من قبل شركة من الشركات الكبرى أو من خلال بيعه للمؤسسين.
- 
- تحقيق عائد اجتماعي** حيث يرغب العديد من المستثمرين الملائكين في المساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية والبيئية من خلال دعم المشروعات الناشئة التي تعمل في هذه المجالات.
- 
- توسيع شبكة العلاقات** وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية لشركائهم الخاصة من خلال التواصل مع رواد أعمال مبتكرين وموهوبين وبناء علاقات قوية معهم، ومن خلال الاستثمار في مشروعات داعمة ومكملة لنشاطاتهم الحالية.
- 
- توزيع المخاطر وتنويع الاستثمارات** عبر الاستثمار في مشروعات متعددة وتحقيق توازن بين الاستثمارات التقليدية والاستثمار في المشروعات الناشئة ذات العوائد المرتفعة.
- 
- اكتساب معارف جديدة** وتطوير مهاراتهم في مختلف المجالات مثل تقييم الاستثمارات وإدارة المخاطر وخدمات تطوير الأعمال والدعم المؤسسي.
- 
- الاستفادة من المزايا الضريبية** حيث أن بعض الدول تقدم حافز ضريبي وغير ضريبي للمستثمرين في المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- 

وللوصول إلى العائد الاقتصادي أو الاجتماعي المتوقع، لا بد أن يتوكى المستثمر الملائكي الدقة عند اختيار المشروعات التي يستثمر فيها وذلك استناداً إلى مجموعة من العوامل والمؤشرات، انظر الشكل رقم (3). وعلى وجه التفصيل، فإن على المستثمر الملائكي أن يركز بشكل رئيسي على الفكرة الاستثمارية والجدوى المالية والعائد المتوقع بأنواعه، كما ينبغي أن يركز على كفاءة رواد الأعمال (الفريق المؤسس) ومستوى الخبرة والشفافية والالتزام، إضافة إلى مستوى التكامل بين المشروع المقترن ونشاط المستثمر الحالي. وعند تقييم نموذج العمل الذي يقدمه رواد الأعمال في المراحل الأولى من عملية الاستثمار الملائكي - كما سترى لاحقاً - لا بد من التركيز على مدى قابلية هذا النموذج للتطبيق وإمكانية النمو والتوسّع ومستوى التنافسية والربحية ومدى القدرة على الاستدامة. أما فيما يتعلق بالسوق المستهدف، في ينبغي أن يركز المستثمر على حجم السوق وإمكانية زيادة الحصة السوقية، إضافة إلى مدى وجود حواجز دخول قوية تحمي

المشروع من المنافسين. وعند تقييم المخاطر، يجب التركيز على المخاطر المالية المرتبطة بالمشروع، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بتغير تكنولوجيا الإنتاج وتغيير نطاق وحجم السوق والحصة السوقية.

قرار الاستثمار الذي يتخذ المستثمر الملائكي قرار معقد يتأثر بعدة عوامل تتعلق بفكرة المشروع وفريق العمل ونموذج العمل، حيث يبحث المستثمر عن فرصة استثمارية تساعد في تحقيق عائد مالي مرتفع مع تقليل وتنوع المخاطر، وفي نفس الوقت تساهم في نمو الاقتصاد ودعم الابتكار، إضافةً إلى تنمية معارفه ومهاراته وشبكة العلاقات.

الشكل رقم (3): أبرز المعايير التي يستخدمها المستثمر الملائكي عند اختيار المشروعات الناشئة التي يستثمر فيها



2.1 أهمية المستثمر الملائكي ودوره التنموي والتحديات التي تواجهه

يلعب المستثمرون الملائكون - من خلال ما يقدمونه من تمويل وخدمات استشارية ودعم في مؤسي المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة - دوراً هاماً في دعم النشاط الاقتصادي بشكل عام وتنمية القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار المحلي على وجه التحديد. وتبرز أهمية المستثمرون الملائكون من خلال دورهم في دعم وتحفيز الابتكار ودعم نمو وتطور المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وهذا بالتالي يعزز الدور التنموي لهذه المشروعات على المستويين الكلي والجزئي (الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني)، أنظر الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): أهمية المستثمر الملائكي وأبعاد دورهم التنموي



وعلى وجه التفصيل، أبرزت العديد من الدراسات أهمية المستثمر الملائكي في دعم النشاط الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي، وقد ارتكزت هذه الدراسات على عدة نقاط يمكن من خلالها استنتاج الدور التنموي للمستثمر الملائكي على مختلف المستويات، ومن أبرز هذه النقاط ما يلي:

- يُعتبر المستثمر الملائكي المصدر الرئيسي من مصادر تمويل المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة في مراحلها الأولى، وهي المرحلة التي يتعدد فيها كل من قطاع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في تقديم التمويل لهذه المشروعات بسبب ما يتوقعونه من مخاطر بغض النظر عن مصادر وأنواع هذه المخاطر.
- لا يقتصر تقديم التمويل الذي يقدمه المستثمر الملائكي للمشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة على المراحل المبكرة، بل قد يُقدم دعم مالي لهذه المشروعات في مراحل التشغيل والتوسيع والتطوير، مما يساعدها في الوصول إلى أسواق جديدة أو تطوير منتجات مبتكرة تُساعد في تعزيز استدامتها على المدى الطويل.

لَا تقتصر استفادة المشروعات الناشئة من المستثمرين الملائكين على التمويل، بل قد تحصل هذه المشروعات على خدمات استشارية ودعم في تَعزيزِ من أدائها بشكل مباشر. كما يمكن الاستفادة من العلاقات التجارية التي يتمتع بها لزيادة النفاذ إلى الأسواق أو تقليل التكلفة وتعزيز الإنتاجية وتحسين التنافسية.

- يُقدم المستثمر الملائكي - إضافة إلى التمويل - الدعم غير المالي (دعم فني ومؤسسي وخدمات تطوير الأعمال) للمشروعات التي يستثمر فيها حيث يمكنها الاستفادة من خبراته الإدارية والمالية ومهاراته القيادية لتحقيق أهدافها التوسعية و/أو للتعامل مع الأزمات.
- يُساهم المستثمر الملائكي - من خلال ما يقدمه من تمويل وخدمات غير تمويلية - في تحويل الأفكار الاستثمارية الابتكارية إلى مشروعات حقيقة قائمة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة لأصحاب المشروعات وأفراد أسرهم وأبناء المجتمع المحلي، وهذا بدوره يساعد في رفع مستوى المعيشة.
- يعزز المستثمر الملائكي مستوى التوجّه لابتكار من خلال ما يقدمه من دعم للمشروعات الابتكارية لا سيما تلك التي ترتبط بروابط أمامية وخلفية متينة مع استثماراته الحالية وتعمل ضمن عناقيد صناعية متكاملة، وهذا بدوره يصب في مصلحة كل من أصحاب المشروعات والمستهلكين والاقتصاد الوطني.
- يعزز ارتباط اسم بعض المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بأسماء المستثمرين الملائكيين الذين مولوا هذه المشروعات من ثقة الزبائن والموردين والشركاء التجاريين والمستثمرين الآخرين بالمشروع. كما يمكن أن يرفع من القيمة السوقية للمشروع ويجعله أكثر جاذبية للمستثمرين الآخرين أو لفرص الشراكات المستقبلية.
- يُساهم المستثمر الملائكي في تعزيز الاستقرار المالي للمشروعات المملوكة في المراحل المبكرة التي تحتاج فيها إلى تمويل مستمر يقلل من أزمات السيولة.
- يُساهم المستثمر الملائكي على المستوى الكلي في زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية وتحريك الاستثمارات المحلية وزيادة الاستثمار الأجنبي.
- يقدم المستثمر الملائكي استشارات تساعد في تحديد الفرص التوسعية في الأسواق، إدارة التدفقات النقدية بشكل فعال، وتعزيز مهارات التفاوض لدى أصحاب المشروع.
- يقدم المستثمر الملائكي المتخصص إرشادات لتحليل وإدارة المخاطر التي تواجه المشروعات الناشئة التي يُساهم في تمويلها، وهذا يُساعد هذه المشروعات على اتخاذ قرارات رشيدة تعزّز فرص الاستدامة المالية على المدى الطويل.
- يزيد المستثمر الملائكي من فرص المشروعات الناشئة في بناء شراكات استراتيجية والحصول على تمويل إضافي (عند الحاجة) بسبب ما يمتلكه من شبكات واسعة من العلاقات مع مستثمرين آخرين، شركاء تجاريين، ومؤسسات مالية ومصرفية وغير مصرافية.

تتلخص الآثار المباشرة للمستثمر الملائكي بأنه يوفر التمويل ويقدم النصح والتوجيه ويوسع شبكة علاقات المشروع ويدعم فرص النمو والتوسيع من خلال تمويلات إضافية. أما الآثار غير المباشرة فتتضمن تحسين الثقة بالمشروع ورفع قيمها السوقية، تعزيز روح الابتكار لدى العاملين، زيادة الوعي بالعلامة التجارية، وزيادة فرص التعاون مع أطراف أخرى.

وفي ضوء الأهمية البالغة للمستثمر الملائكي وضرورة زيادة الاستثمار الملائكي، يواجه المستثمرون الملائكيون عند التعامل مع المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة عدة تحديات، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- ارتفاع نسبة المخاطرة حيث إن الاستثمار في المشروعات الناشئة ينطوي على مخاطر عالية ويستدل على ذلك من ارتفاع نسبة المشروعات التي تفشل في المراحل الأولى.
- صعوبة تقييم المشروعات الناشئة حيث إن تقييم المشروعات الناشئة في المراحل المبكرة ليس أمراً سهلاً نظراً لحداثة عملياتها التشغيلية وعدم وجود بيانات مالية كافية تمكن من وضع قيمة عادلة للمشروع، وفي حالة توفر هذه البيانات فإن المستثمرون الملائكيون يحتاجون إلى مهارات تحليلية عالية لتقييم إمكانات النمو والمخاطر المحتملة، ثم تحديد قيمة المشروع والتي يتحدد بناءً عليها حجم الاستثمار.
- إن تقديم خدمات الدعم الفني والمؤسسي للمشروعات الناشئة ومتابعة أدائها يتطلب خبرة واسعة في مجال الأعمال، كما يحتاج إلى شبكة قوية من العلاقات التجارية، إضافة إلى أنه يحتاج إلى تخصيص وقتٍ كافٍ قد يكون من الصعب التحكم فيه في ظل كثرة المشروعات والاستثمارات.
- صعوبة عملية التخارج وإنهاء عقد التمويل حيث إن التخارج من الاستثمار في المشروعات الناشئة قد يحتاج وقت طويل للوصول إلى المشتري وإنهاء عملية التفاوض معه وإتمام الصفقة، ولعل عدم وجود بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعزز هذا التحدي. عليه، فإن على المستثمرين الملائكيين أن يكونوا على استعداد للانتظار لفترات طويلة لتحقيق العائد على استثماراتهم.
- التحديات القانونية والتنظيمية والتي تمثل بعدم وجود قوانين وتشريعات تنظم عمليات الاستثمار الملائكي أو تغير هذه القوانين والتشريعات بشكل مستمر، مما يعرض المستثمر لخطر التعرض لنزاعات قانونية مع رواد الأعمال حول الملكية الفكرية أو بنود العقد - التي سنعرضها لاحقاً.

- قد يكون من الصعب في كثير من الدول العثور على مشروع استثماري يتوافق مع معايير الاستثمار الخاصة بالمستثمر الملائكي، وهذا يتطلب بناء علاقات تجارية قوية والمشاركة في الفعاليات ذات العلاقة للعثور على فرص استثمارية مناسبة.

يواجه المستثمر الملائكي تحديات عديدة تتعلق بارتفاع المخاطر، صعوبة التقييم، قلة السيولة، التعقيدات القانونية، تضارب المصالح، وال الحاجة للدعم المستمر. وللتغلب على هذه التحديات، يجب على المستثمرين إجراء دراسات دقيقة، تنوع استثمارتهم، الانضمام إلى شبكات استثمارية، والاستعانة بمستشارين ماليين وقانونيين لضمان اتخاذ قرارات استثمارية ذكية ومستدامة.

- ضعف الخبرة الإدارية لدى رواد الأعمال حيث أن بعض رواد الأعمال لا يمتلكون الخبرة الإدارية والمالية الالزمة لإدارة مشروعاتهم بفعالية، مما قد يؤدي إلى فشل المشروع رغم أن الفكرة ممتازة وابتكارية، وهذا يعرض الاستثمار الملائكي للخطر.
- التحدي الناجم عن ضرورة التدخل أحياناً في بعض القرارات الاستراتيجية الحاسمة مما قد يسبب صراعات بين المستثمر ورائد الأعمال.
- حالة عدم اليقين وظروف عدم التأكد بسبب تأثر المشروعات الناشئة بتقلبات السوق والأزمات الاقتصادية، كما أن تغيرات جهات السوق والتطور التكنولوجي المتتابع قد يجعل بعض المشروعات غير مجذبة بعد فترة قصيرة من بدء نشاطها إذا لم توافق التطورات وتناقل مع الظروف.

3.1 خصائص المستثمر الملائكي والصفات الشخصية

يتميز المستثمر الملائكي بمجموعة من الخصائص والصفات التي تجعله شريكاً مثالياً للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، انظر الشكل رقم (5). وعلى الرغم أن الدور الرئيسي للمستثمر الملائكي هو تقديم الدعم المالي، إلا أنه يمتلك رؤية استراتيجية وقدرة على تقييم الفرص الاستثمارية الوعادة. كما يتميز بشغفه بريادة الأعمال ورغبته في دعم الابتكار، مما يجعله أكثر من مجرد مستثمر، بل بمثابة مرشد وموجه لرواد الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يتميز بمرنة في التعامل والقدرة على التفاوض، والقدرة على اتخاذ القرارات، مما يتاسب مع طبيعة المشروعات الناشئة التي تتطلب سرعة التجاوب والتكيف مع المتغيرات.

الشكل رقم (5): أبرز خصائص وصفات المستثمر الملائكي



وعلى وجه التفصيل، أبرزت العديد من الدراسات بعض خصائص وصفات المستثمر الملائكي وذلك

على النحو التالي:

- **الشفف بالابتكار وريادة الأعمال** بشكل عام وال المجالات التي تتعلق بـ مجال عمله واستثماراته و**تخصصه** بشكل خاص، فالمستثمر الملائكي يبحث دائماً عن أفكار ابتكارية تدعم نشاطه وأعماله، ويسعى لدعم المشروعات ذات القيمة المضافة العالية.
- **تقبّل المخاطر** أي تحمل المخاطر التي ترافق الاستثمار في المشروعات الناشئة لا سيما في المراحل المبكرة، فعلى الرغم من معرفته التامة بأن الاستثمار في هذه المشروعات يرافقه مخاطر متنوعة، إلا أنه يتحمل هذه المخاطر مقابل الحصول على عوائد اقتصادية واجتماعية في المدى الطويل.
- ثقافة مالية عالية حيث يمتلك المستثمر الملائكي خبرات واسعة ومتعددة في مجال المال والأعمال والاستثمار، فغالباً ما يكون المستثمر الملائكي رجل أعمال ولديه خبرة في مجال معين إضافة على الخبرات الإدارية، وهذا يعزز من فرص استفادة المشروعات الناشئة التي يستثمر فيها من خبراته.
- شبكة قوية من العلاقات الشخصية والتجارية مع مستثمرين وموردين ومؤسسات مالية ومصرفية ومستوردين، وهذا يصب في مصلحة المشروعات الناشئة التي يُساهم في تمويلها ويساعدها في مراحل النمو والتوسيع، حيث يمكن تشبيك المشروعات الناشئة مع مصادر تمويل إضافية، أو مع شركاء استراتيجيين يساعدونها على التوسيع.
- **المرونة والقدرة على التكيف** مع ظروف الاستثمار الملائكي ومع التغييرات والتحديات التي تواجه المشروعات الناشئة التي يساهم في تمويلها.

- البحث المستمر عن أفضل الفرص الاستثمارية واقتناصها، فبالرغم من الشفف بالابتكار وريادة الأعمال، فإن المستثمر الملائكي يسعى لتحقيق أعلى عائد على الاستثمار.
- رؤية مستقبلية تمكنه من استكشاف الإمكانيات الكامنة في المشروعات الناشئة، حتى لو كانت في مراحلها المبكرة.
- الاستقلالية في اتخاذ القرارات بخلاف صناديق رأس المال المغامر التي تخضع لسياسات استثمارية محددة، غالباً ما يتخذ المستثمر الملائكي قراراته بشكل فردي وسريع نسبياً ووفقاً لرؤيته الشخصية.
- المرونة في شروط الاستثمار حيث أنه لا يتبع نفس الشروط في جميع الحالات وإنما قد تتغير الشروط من مشروع إلى آخر حسب حجم التمويل المطلوب وطبيعة وخصائص المشروع الطالب للتمويل وغيرها من العوامل.

يُقدر المستثمر الملائكي الأفكار الابتكارية ويؤمن بأهمية دعم المشروعات الناشئة في المراحل الأولى، يعطي اهتماماً كبيراً لدعم المواهب الشابة، يطلب الربح لكنه يؤمن بفكرة الربح والخسارة ويدرك المخاطر التي ترافق المشروعات الناشئة، يساعد المشروعات في تخطي الأزمات، غالباً لا يهتم بجني الأرباح بسرعة، إنما يخطط لكيفية تعظيمها في المدى الطويل.

- الحذر والتحوط والسعى الدائم لتوزيع المخاطر قدر الإمكان من خلال توزيع استثماراته في عدة شركات ناشئة تعمل في نفس القطاع أو في قطاعات أخرى ذات علاقة.
- الصبر والمثابرة والتوجه طويلاً الأجل حيث أنه في الغالب لا يسعى لتحقيق أرباح سريعة، بل يركز على تحقيق نمو مستدام للشركة، وهذا يقلل من الضغوط على إدارة المشروع.
- الإيمان بالتغيير والتطوير، فهو يدرك أن الابتكار واستخدام التكنولوجيا عوامل أساسية في تعزيز الكفاءة ورفع الإنتاجية ومتطلباً أساسياً لتقديم حلول جديدة في السوق.
- القدرة على التنبؤ والقدرة على تحليل المخاطر في ظل ظروف عدم التأكيد والضبابية التي ترافق الاستثمار في المشروعات الناشئة والصغريرة والمتوسطة في مراحلها الأولى.

4.1 أنواع وأشكال المستثمرين الملائكيين

يوجد عدة تصنيفات للمستثمرين الملائكيين، فعلى سبيل المثال، قد يعمل المستثمران الملائكيون بشكل فردي بحيث يقوم كل مستثمر بالاستثمار في واحدة أو أكثر من المشروعات الناشئة بشكل منفصل عن الآخرين، كما أنهم قد يعملون بشكل جماعي حيث يشكلون مجموعات استثمارية أو شبكة من المستثمرين الذين يجمعون رؤوس الأموال من أعضاء المجموعة أو الشبكة ليتم استثمارها في المشروعات الناشئة والصغريرة والمتوسطة التي تحقق الشروط والموصفات التي يحددها أعضاء المجموعة أو الشبكة. مؤخراً،

بدأت بعض منصات التمويل الخاصة بالمستثمرين الملائكيين بالظهور. أما فيما يتعلق بالمستثمرين الملائكيين الذين يعملون بشكل فردي، فقد ظهرت لهم عدة مسميات تبعاً لأهدافهم و مجالات عملهم ومستوى تخصصهم، أنظر الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): مسميات وأنواع المستثمرين الملائكيين الذين يعملون بشكل فردي

المستثمر الملايلي العام General Angel Investor

- شخص يستثمر أمواله الخاصة في المشروعات والشركات الناشئة ويتخذ قرارات الاستثمار بنفسه ويتصف بالمرونة في الشروط، وقد يستثمر في مجالات وقطاعات متعددة دون التركيز على قطاعات أو مجالات بعينها.

المستثمر الملايلي المتخصص Specialized Angel Investor

- شخص يركز على الاستثمار في قطاع رئيسي معين. فعلى سبيل المثال، يركز بعض المستثمرين الملائكيين على تمويل المشروعات والشركات الناشئة في مجال الصناعات الدوائية، ويركز آخرون على الاستثمار في المشروعات الابتكارية في مجال التكنولوجيا أو الذكاء الاصطناعي وغيرها. ويفضل هذا النوع من المستثمرين التوجه لتمويل المشروعات الناشئة التي ترتبط مع نشاطاته بروابط أمانية أو خلفية أو تدرج ضمن العنقود الصناعي الذي يعمل ضمنه

المستثمر الملايلي العائلي Family Angel Investor

- شخص يركز على الاستثمار في المشروعات والشركات الناشئة الخاصة بأفراد الأسرة أو أبناء المجتمع المحلي وينجحها ميزة تفضيلية وقد يطلب شروط أكثر مرنة، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال التنازل عن العائد أو منح التمويل بدون شروط.

المستثمر الملايلي الاجتماعي Social Angel Investor

- شخص يركز على تمويل المشروعات التي تساعد في حل مشاكل اجتماعية أو بيئية وتدعم التنمية بمفهومها الشامل والمستدام، ويسعى من خلال استثماراته إلى تحقيق آثار اجتماعية وبيئية، إضافة إلى العوائد المالية.

المستثمر الملايلي الإقليمي Regional Angel Investor

- شخص يركز على الاستثمار في الشركات الناشئة في منطقة جغرافية معينة، مثل مدينة معينة أو دولة معينة أو منطقة اقتصادية معينة.

المستثمر الملايلي الخيري Philanthropic Angel Investor

- شخص يركز على تمويل المشروعات والنشاطات الابتكارية الخاصة بالفنانات الفقيرة والمهمشة والفنانات الأقل دخلاً بشكل عام، ويكون التمويل من منطلق خيري وإنساني دون التركيز على العوائد المالية إلا بحدود بسيطة تساعده على الاستمرار في تقديم التمويل لأكبر عدد من المشروعات المستفيدات.

المستثمر الملايلي الاستراتيجي Strategic Angel Investor

- شخص يركز على الاستثمار في شركات ناشئة بحد ذاتها لأسباب استراتيجية مثل الاستثمار في شركة ناشئة تعمل على تطوير تقنية يخطط المستثمر لاستخدامها في المستقبل وأو شركة تنتج مادة أولية يستخدمها في شركاته الحالية أو شركة تساعده في توسيع نطاق الشركات التي يمتلكها بشكل كلي أو جزئي.

وقد ظهرت تصنيفات وأشكال عديدة للمستثمرين الملائكيين تبعاً للدور الذي يلعبه المستثمر في المشروعات الناشئة التي يستثمر فيها، فقد ظهر ثلاثة أنواع مختلفة من المستثمرين الملائكيين وهم المستثمر الرئيسي (يأخذ زمام المبادرة في التفاوض على الصفقة وغالباً ما يقدم غالبية التمويل ويكون من ذوي الخبرة ولديه سجل جيد من الاستثمارات الناجحة)، والمستثمر المشارك (يُشارك بنسبة أقل من المستثمر الرئيسي ويمكن أن يقدم خدمات استشارية في بعض الأحيان وضمن قدراته وخبراته)، والمستثمر الصامت (يُشارك في التمويل لكنه لا يلعب دوراً نشطاً في المشروعات الناشئة المملوكة، قد يكون من أصدقاء أو عائلة رائد الأعمال).

من جانب آخر، يمكن تقسيم المستثمرين الملائكيين حسب المرحلة التي يركزون عليها من ضمن مراحل عمر المشروع، حيث يفضل بعض المستثمرين الملائكيين الاستثمار في المشروعات التي في مرحلة التأسيس، بينما يفضل البعض الآخر الاستثمار في المشروعات القائمة ذات الوضع المالي الصلب والراغبة بالتوسيع والتي يمكن الاستدلال على أدائها من تقاريرها وبياناتها المالية السنوية. كما يمكن تقسيم المستثمرين الملائكيين إلى مستثمرين نشطين (يقدمون التمويل والإرشاد والمشورة لرواد الأعمال ويساهمون في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تؤثر في عوائدهم) ومستثمرين غير نشطين (يقدمون التمويل فقط ولا يقدموا المشورة والدعم غير المالي).

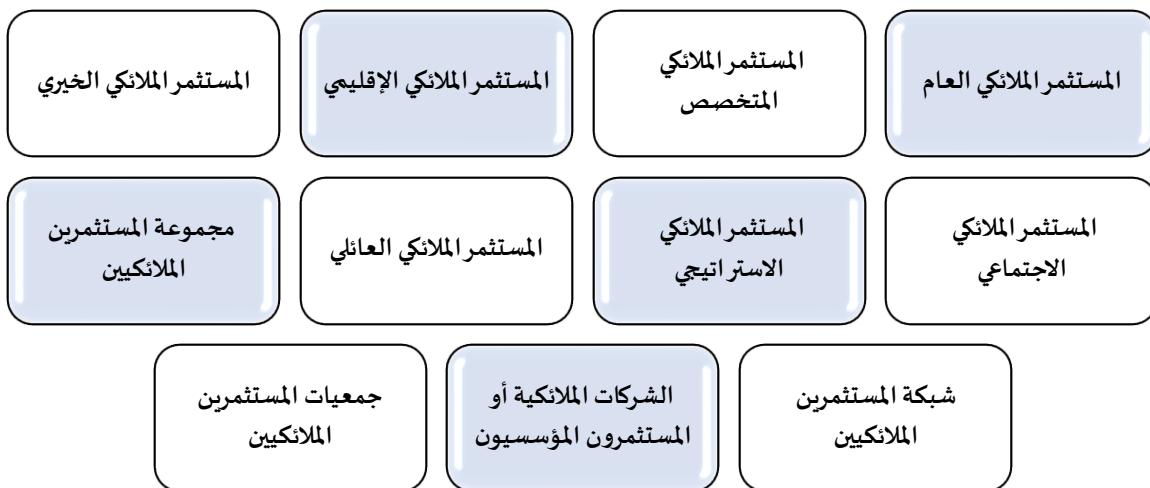
مصطلح الاستثمار الملائكي لا يرتبط بفرد أو بنوع واحد من المستثمرين الملائكيين، وإنما مرتبط بمجموعات وشبكات المستثمرين الملائكيين ومرتبط بما يسمى بالشركات الملائكية. وليس بالضرورة أن يكون التمويل لأغراض اقتصادية، وإنما قد يكون لأغراض اجتماعية أو دينية أو بيئية أو إنسانية.

ومع تطور فكرة الاستثمار الملائكي وانتشار المستثمرون الملائكيون في العديد من الدول المتقدمة بدأ هؤلاء المستثمرون في تشكيل مجموعات وتكلات تخدم أهدافهم الاستثمارية وبدأوا بالعمل بشكل مؤسسي ومنظم أكثر. وفي هذا الإطار، ظهرت "مجموعات المستثمرين الملائكيين Angel Groups"، و" شبكات المستثمرين الملائكيين Angel Investors Networks" و"جمعيات المستثمرين الملائكيين Angel Investor Associations". وتُعرف جمعيات المستثمرين الملائكيين بأنها "مؤسسات تضم مجموعة من رجال الأعمال لديهم الرغبة في تبني مفهوم الاستثمار الملائكي ويقومون بالبحث عن مشروعات ناشئة للاستثمار فيها مقابل الحصول على عائد مباشر أو غير مباشر لهم أو لشركائهم.

ومن جانب آخر، ظهر مستثمرون مرتبطون بشركات كبيرة أو صغيرة يقومون بتقديم التمويل للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي تتكامل مع أعمال شركاتهم (ترتبط بشركاتهم بروابط أمانية وأوروبات خلفية)، وهم ما يطلق عليهم المستثمرون الملائكيون المؤسسيون Corporate Angels أو

الشركات الملائكة، وهي شركات أو كيانات مؤسسية تستثمر في المشروعات الناشئة بطريقة مشابهة للمستثمرين الأفراد، أنظر الشكل رقم (7). وعلى عكس شركات رأس المال الاستثماري التقليدية التي تسعى في المقام الأول إلى تحقيق عوائد مالية عالية، غالباً ما تستثمر الشركات الملائكة في المشروعات الناشئة للوصول إلى تقنيات جديدة و/أو للحصول على مواد أولية بأسعار تفضيلية و/أو لبناء تكتلات تُعزز من كفاءة الإنتاج وترفع تنافسية هذه المشروعات.

الشكل رقم (7): أبرز مسميات وتصنيفات وأنواع المستثمرون الملائكون



2. مميزات المستثمرين الملائكون والخواص المحتملة وأدبيات التعامل معها

يُمثل الحصول على التمويل متطلباً أساسياً لتعزيز الأداء وتحقيق النمو المستدام في المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة. ومن بين الخيارات التمويلية المتاحة، يظهر الاستثمار الملايلي كنموذج شراكة استراتيجية يمكن أن يوفر لهذه المشروعات الدعم المالي والاستشاري والخبرة الازمة لتحقيق أهدافها. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة التمويلية لا تخلو من التحديات والمخاطر التي يجب على هذه المشروعات تقييمها بعناية شديدة حتى يتم اتخاذ قرارات التمويل بشكل رشيد. ويتميز المستثمرون الملائكون بتقديم مزايا تنافسية تجذب المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة مثل توفير رأس المال في المراحل المبكرة من التأسيس، وتقديم المشورة والإرشاد خلال مراحل التشغيل والتوسع. وفي المقابل، قد تنشأ مخاوف لدى المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة تتعلق بفقدان السيطرة على القرارات الاستراتيجية والتعرض لضغوط لتحقيق أهداف نمو غير واقعية لكي يسترد المستثمر الملايلي رأس المال بأسرع وقت. وبناءً على ذلك، سيتم تقييم المزايا والمخاطر والمخاوف المرتبطة بالاستثمار الملايلي، وذلك لتزويد المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بمعلومات كافية لاتخاذ قرارات تمويلية مستنيرة وتأسيس شراكات استثمارية ناجحة.

1.2 مميزات المستثمرين الملائكيين

يرى الكثير من المتخصصين أن المستثمر الملائكي بمثابة فرصة ذهبية للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تحقيق النمو والتوسيع، حيث يحصل المشروع من خلال التعامل مع المستثمر الملائكي على مجموعة من المزايا الإضافية غير الحصول على التمويل. ومن أبرز مميزات اللجوء إلى المستثمر الملائكي ما يلي:

- يُعد الاستثمار الملائكي خياراً مناسباً لتمويل المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة مقارنةً باللجوء إلى مصادر التمويل القائمة على الدين، وهذا يُسّاهم في تخفيف الأعباء المالية على المشروع ويقلل من التزاماتها المتعلقة بالفوائد.
- يتميز المستثمرون الملائكيون بالاستعداد لتقديم التمويل للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة خلال المراحل المبكرة (مرحلة التأسيس)، وهي الفترات التي يكون فيها الحصول على تمويل من البنوك أو المؤسسات المالية غير المصرفية والمصادر الأخرى صعباً ومكلفاً.
- على عكس القروض البنكية وقروض المؤسسات غير المصرفية، لا يتطلب الحصول على استثمار ملائكي إجراءات بiroقراطية مُعقدة، مما يُمكّن المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من تأمين التمويل خلال فترة زمنية قصيرة، وهذا يعزّز مرونته التشغيلية.
- يتيح المستثمرون الملائكيون خبراتهم الواسعة في مجالات التسويق والتكنولوجيا وإدارة الأزمات لإدارة المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة مما يساعد هذه المشروعات على تحسين أدائها وتعزيز فرص نجاحها.

الاستثمار الملائكي أحد الخيارات الهامة لتمويل المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، حيث يقدم التمويل والدعم خلال مختلف مراحل عمر المشروع، كما يقدم خدمات تطوير الأعمال من خلال ما يتمتع به المستثمر من خبرات ومهارات في مجال الأعمال.

- تتيح شبكة العلاقات المهنية والتجارية التي يمتلكها المستثمرون الملائكيون للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة فرص للوصول إلى شركاء استراتيجيين، موردين، زبائن محتملين، ومستثمرين إضافيين، وهذا يزيد من فرص هذه المشروعات في الاستدامة والنمو والتوسيع.
- بالمقارنة مع متطلبات البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية ومصادر التمويل الأخرى، يُقدم المستثمرون الملائكيون حلول تمويلية أكثر مرونة، مما يسمح بتكييف شروط الاستثمار وفقاً لاحتياجات المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة لا سيما خلال مراحلها الأولى.

- لا يقتصر دور المستثمر الملايكي على دعم تأسيس المشروعات الناشئة فحسب، بل يساهم أيضًا في تمويل خطط التوسيع، مما يساعد على تعزيز فرص نمو المشروع في الأسواق المحلية والأجنبية.
- على عكس البنوك والمؤسسات غير المصرفية والمصادر الأخرى القائمة على الدين، لا يطلب المستثمر الملايكي ضمانات شخصية من المؤسسين، مما يقلل من المخاطر المالية التي قد يواجهونها في حال تعثر المشروع.
- يساهم التعاون الناجح مع المستثمرين الملايكيين في تعزيز فرص الحصول على تمويل مستقبلي سواء من نفس المستثمرين أو من جهات استثمارية أخرى، وهذا يعزز من فرص استدامة ونمو المشروع.
- يؤدي الحصول على استثمار ملايكي إلى جذب مستثمرين إضافيين وتحسين صورة المشروع في السوق.

2.2 المخاوف التي ترافق التعامل مع المستثمرين الملايكيين

على الرغم من أن الاستثمار الملايكي يعد خيار تمويلي استراتيجي يتمتع بالعديد من المزايا مقارنة بمصادر التمويل القائمة على الدين والمصادر التقليدية الأخرى، إلا أن اللجوء إلى هذا النوع من التمويل ينطوي على مجموعة من المخاطر والتحديات، فغالباً ما تستشعر المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة مخاوف تتعلق بتأثير المستثمرين الملايكيين على استقلالية الإدارة وقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وفي هذا السياق، نستعرض فيما يلي أبرز المخاوف التي قد تستشعرها المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة عند التعامل مع المستثمرين الملايكيين:

- إمكانية استغلال المستثمر الملايكي لحاجة المشروعات الناشئة للتمويل، ففي ظل صعوبة الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات غير المصرفية والمصادر التقليدية الأخرى، قد يسعى المستثمر الملايكي إلى استغلال هذه الحاجة عبر المطالبة بحصة كبيرة من الأسهم أو حقوق تصويت تمنحه أفضلية على الشركاء المؤسسين. ويتربّ على ذلك تقليص حصة المؤسسين من ملكية المشروع وبالتالي تقليص أرباحهم المستقبلية.
- مخاوف تتعلق بمستوى استقلالية المؤسسين في اتخاذ القرارات، فقد يواجه رواد الأعمال مخاوف بشأن فقدان جزء من صلاحياتهم الإدارية بسبب تدخل المستثمر الملايكي في شؤون المشروع، مما قد يؤثر على عملية صنع القرارات. ويعتمد مستوى التدخل الذي يمارسه المستثمر الملايكي على حجم التمويل المقدم ونسبة الأسهم التي يمتلكها وما تم الاتفاق عليه في عقد التمويل، وهذا ما يتم الاتفاق عليه في مرحلة التفاوض قبل توقيع العقد.
- مخاوف تتعلق بتغير الثقافة المؤسسية للمشروع، فقد يحاول المستثمر الملايكي فرض رؤيته وثقافته المؤسسية المستمدّة من خبراته السابقة أو من شركات يمتلكها بالكامل أو يساهم في ملكيتها، وقد تكون

هذه الرؤية لا تتناسب بأي شكل من الأشكال مع بيئة المشروعات الناشئة أو استراتيجيةياتها التشغيلية أو كواذرها.

- إمكانية ضفت المستثمر الملائكي على المشروع لتحقيق نمو سريع ومن أجل الخروج المبكر، حيث يسعى بعض المستثمرين الملائكين إلى تحقيق عوائد مرتفعة خلال فترة قصيرة، وهو ما قد يؤثر على استدامة المشروع وقدرته على بناء أساس قوي للنمو في المدى الطويل.
- المخاوف المتعلقة بسرية المعلومات خلال مرحلة التفاوض، حيث يُطلب من المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة الإفصاح عن بياناتها المالية والتشغيلية الفعلية أو المتوقعة، وهذا يثير مخاوف بشأن فقدان الخصوصية وسرية المعلومات، خاصة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي مع المستثمر المحتمل.
- في بعض الحالات قد يجذب حصول مشروع على تمويل من مستثمر ملائكي اهتمام وسائل الإعلام، مما قد يؤدي إلى تسليط الضوء عليه بشكل غير متوقع مما يلفت انتباه المنافسين.

يرافق الاستثمار الملائكي مخاوف عديدة يشعرها رواد الأعمال والمبتكرن أهمها: استغلال الحاجة للتمويل وفرض شروط صعبة، المطالبة بعوائد سريعة، التدخل في القرارات والعمليات الإدارية، والخروج المفاجئ من المشروع.

- مخاوف تتعلق بالتقدير غير الدقيق لقيمة للمشروع في بعض الحالات، فقد يبالغ المستثمر الملائكي في تقدير المشروع، مما يؤدي إلى توقعات غير واقعية حول أدائه المستقبلي. وعلى العكس، قد يتم تقدير المشروع بأقل من قيمته الحقيقية، مما يقلل من حصة المؤسسين ويؤثر على قدرتهم على جذب استثمارات مستقبلية بشروط عادلة.
- مخاوف تتعلق بانسحاب المستثمر الملائكي بشكل غير مدروس وفي توقيت غير مناسب، مما يؤدي إلى تعطيل خطط المشروع ونشاطاته التشغيلية، وهذا بدوره يهدد استقراره المالي ويؤثر على قدرته على النمو والاستدامة.
- قد تواجه المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة تحديات تتعلق بالالتزامات القانونية والتعهدات المرتبطة على الاستثمار الملائكي، والتي قد تؤثر على نشاطاتها وتکاليفها التشغيلية أو تفرض عليها شروطاً ملزمة تحدّ من مرونته في التعامل مع المستجدات.
- مخاوف تتعلق بعدم توافق الأهداف والرؤى بين رواد الأعمال المؤسسين والمستثمرين الملائكين مما يؤدي إلى خلافات بين الطرفين، وهذا بدوره يؤدي إلى تعقيد عمليات اتخاذ القرارات وإعاقة نمو المشروع واستقراره.

- مخاوف تتعلق باحتمالية لجوء المشروعات الناشئة إلى اتخاذ قرارات محفوفة بالمخاطر بسبب ضغط المستثمرين، ففي بعض الحالات، قد يؤدي الضغط المستمر من المستثمرين الملائكيين لتحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة قصيرة إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة يترتب عليها تحمل مخاطر عالية، مما قد يؤثر سلباً على الاستدامة والتنافسية.
- إمكانية تضارب المصالح مع مستثمرين آخرين، وفي حال وجود عدة مستثمرين في المشروع، قد يؤدي دخول مستثمر ملائكي جديد إلى تعارض المصالح بينه وبين المستثمرين الحاليين، مما قد يخلق توترات داخل المشروع.
- مخاوف تتعلق بفقدان الاهتمام بالمشروع وتراجع مستوى الدعم الفني والمؤسسي الذي يقدمه المستثمر الملائكي، حيث يكون المستثمر الملائكي نشطاً في البداية لكنه - في وقت لاحق - قد يقلل من مستوى دعمه المالي والمؤسسي للمشروع لأسباب عديدة.
- صعوبة إيجاد المستثمر المناسب الذي يتمتع بخبرة تلائم المشروع ونشاطه، وقد يؤدي اختيار مستثمر ملائكي غير مناسب إلى تحديات إضافية.
- مخاوف تتعلق باحتمالية نشوء خلافات مع المستثمر الملائكي حول توجهات المشروع أو أسلوب إدارته مما يؤدي إلى انقسامات بين الفريق المؤسس.
- قد تواجه المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة مشكلات قانونية أو تنظيمية مرتبطة بقبول الاستثمار الملائكي، خاصة في بعض القطاعات التي تتطلب التوافق مع قوانين خاصة أو الحصول على تراخيص معينة.

3.2 آليات التعامل مع المخاوف المرافق للاستثمار الملائكي

أشرنا سابقاً إلى أن الاستثمار الملائكي يمكن أن يكون مصدر جيد للتمويل لا سيما في المراحل المبكرة من عمر المشروع، إلا أن الاعتماد عليه يرافقه مخاوف عديدة، لذا فإن على المشروعات الناشئة عند اللجوء إلى الاستثمار الملائكي كمصدر للتمويل مراعاة ما يلي:

- ضرورة اختيار المستثمر المناسب الذي يتوافق مع رؤيتها وأهدافها ونشاطها وحجمها.
- تحديد الشروط بوضوح بمعنى أن يكون عقد الاستثمار بين المشروع والمستثمر الملائكي واضحة وشاملة ويحدد حقوق وواجبات كل طرف.
- بناء علاقات قوية بين الشركاء المؤسسين والمستثمر الملائكي والحفاظ على التواصل المستمر والتصريح بما يخدم المشروع وأهدافه.

- الاتفاق على خطة خروج واضحة تبين كيفية وتوقيت خروج المستثمر الملائكي من المشروع وذلك للتقليل من فرص الخروج المفاجئ التي حتماً ستؤثر على المشروع سلباً ولو بشكل بسيط.
- ضرورة وضع نظام حوكمة واضح وتحديد صلاحيات كل طرف في اتخاذ القرارات وذلك للتقليل من نشوء خلافات تعيق العمل.
- إعداد خطط عمل واضحة ومفصلة تتضمن توقعات واقعية للعوائد وكيفية تحقيق الأهداف والاتفاق بشأنها مع المستثمر الملائكي.
- تقديم تقارير دورية للمستثمر الملائكي حول أداء المشروع، مما يساعد في بناء الثقة ويقلل من مخاوفه حول مستقبل المشروع ومستقبل استثماراته، كما يساعد في الحصول على تمويلات جديدة وإضافية عند الحاجة سواء من نفس المستثمر أو من مستثمرين آخرين.
- إعداد خطط بديلة للتعامل مع أي تحديات أو مخاطر قد تنشأ نتيجة لقرارات المستثمر الملائكي المفاجئة.
- يجب أن تكون المشروعات الناشئة حريصة أثناء مرحلة التفاوض على تحديد الشروط التي تتعلق بحصة المستثمر من الأسهم، وحقوق التصويت، وشروط الخروج. ويمكن للمؤسسين وضع حدود واضحة للتأكد من عدم التفريط في السيطرة على المشروع أو حقوقهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- ضرورة وضع خطة واضحة للتعامل مع التغيرات المحتملة في الثقافة المؤسسية والإدارة عند التعامل مع المستثمرين الملائكيين، ومن المهم التأكد مسبقاً من أن رؤية المستثمر تتوافق مع قيم وثقافة المشروع.
- ضرورة الاتفاق مع المستثمر الملائكي على نطاق التدخل في العمليات الإدارية واستراتيجية العمل.
- الاستعداد للإفصاح عن البيانات الخاصة بالمشروع بشكل مدروس، ولكن من المهم أن تُحدد المشروعات الناشئة المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها للمستثمرين الملائكيين في مرحلة التفاوض، مع وضع تدابير لحماية خصوصية المشروع والحفاظ على سرية المعلومات الحساسة.

للتشخيص من المخاوف المتعلقة بالاستثمار الملائكي وزيادة فرص نجاح العملية بمراحلها المختلفة، لا بد لرائد الأعمال أن يختار المستثمر المناسب، التفاوض معه بشكل فعال للوصول إلى أفضل الشروط التي تحدد الواجبات والحقوق، وضع خطة بديلة للتعامل مع أية تحديات تتعلق بانسحاب المستثمر، والتأكد من تحديد القيمة العادلة للمشروع.

- يجب على المشروعات الناشئة التحقق من تقييم المشروع بشكل دقيق قبل الاستثمار لضمان أن يتم تقييمه بشكل عادل. في حال كانت هناك خلافات حول تقييم المشروع، من الضروري الوصول إلى اتفاق مشترك يضمن توازن مصلحة جميع الأطراف.
- ضرورة وضع خطة للتعامل مع حالة الخروج المبكر من المستثمر الملائكي، مثل تحديد كيفية التعامل مع المراحل الانتقالية في حال قرار المستثمر مغادرة المشروع في وقت غير مناسب.
- الاستعانة بمستشار قانوني متخصص في القوانين التجارية لضمان صياغة العقود بالشكل الذي يحمي حقوق المشروع ويقلل من المخاطر القانونية التي قد تنشأ نتيجة الالتزامات التي يفرضها المستثمر الملائكي.
- يجب على المشروعات الناشئة التأكيد من أن الأهداف والرؤى الاستراتيجية للمستثمرين وتنماشى مع الأهداف طويلة الأجل لهذه المشروعات.
- يجب أن تكون المشروعات الناشئة مستعدة للاستفادة من دعم المستثمرين الملائكيين في مراحل النمو، لكن يجب أيضاً وضع آليات تضمن قدر الإمكان استمرارية الدعم في المستقبل.
- من الأفضل أن تقوم المشروعات الناشئة - إن كان ذلك ممكناً - باختيار المستثمرين الذين يمتلكون الخبرة والمعرفة في نفس مجال عمل المشروع، بحيث يمكنهم تقديم قيمة مضافة حقيقة.
- الاستناد إلى توقعات واقعية، فمن المهم أن تكون التوقعات من جميع الأطراف واضحة وواقعية، خاصةً فيما يتعلق بمعدلات النمو المتوقع والمدة الزمنية المطلوبة لتحقيق العوائد.
- ضرورة الاتفاق مسبقاً على آلية واضحة لحل النزاعات التي قد تنشأ بين المؤسسين والمستثمرين الملائكيين. ويمكن أن تشمل هذه الآلية اللجوء إلى التحكيم أو الوساطة لضمان استمرار التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة.
- يجب على المشروعات الناشئة القيام بالبحث والتحقق من سمعة المستثمرين الملائكيين قبل التفاوض معهم. ومن المفيد التواصل مع شركات أخرى قام المستثمر بدعمها لفهم كيفية تعامله معهم ومدى مساهمته في نجاحاتهم أو تحدياتهم.

لابد لرائد الأعمال أن يهتم بالجانب القانوني، عقد التمويل، تحديد آليات فض النزاعات، ومحاولة إيجاد نوع من التوازن بين الحصول على التمويل والاستقلالية الإدارية.

- ضرورة إعداد عرض استثماري قوي، فمن المفترض أن تضع المشروعات الناشئة خطة عمل واضحة ومقنعة للمستثمرين تتضمن تفاصيل دقيقة حول السوق المستهدفة، المنتج أو الخدمة المقدمة، استراتيجيات النمو، والمخاطر المحتملة.

- قد يكون من المفيد التعاون مع شبكة من شبكات المستثمرين الملائكيين بدلاً من الاعتماد على مستثمر واحد فقط.
- التأكد من توازن العلاقة بين التمويل والاستقلالية الإدارية.
- ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين النمو السريع والاستدامة حيث أن المستثمرين الملائكيين يضغطون - في الغالب - على المشروعات لتحقيق نمو سريع لاسترداد استثماراتهم بأسرع وقت ممكن.
- إضافة شروط قانونية في العقد تضمن حماية حقوق المؤسسين في حال حدوث أي تعارض أو احتلال في العلاقة مع المستثمر، ويمكن أن تشمل هذه الشروط حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق التوسيع.

3. خطوات التمويل من خلال المستثمر الملائكي

للحصول على التمويل من المستثمر الملائكي، تمر المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بعدة خطوات ومراحل أساسية تهدف إلى جذب المستثمرين وإقناعهم بجدوى المشروع وإمكاناته المستقبلية، انظر الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8): مراحل عملية التمويل من قبل المستثمر الملائكي



في هذا السياق، وعلى وجه التفصيل، يتناول هذا الجزء خطوات ومراحل التمويل من خلال المستثمر الملائكي وذلك على النحو التالي:

الخطوة الأولى

البحث عن المستثمر الملائكي المناسب

يقوم صاحب المشروع الناشئ (رائد الأعمال) بالبحث عن مستثمر ملائكي مناسب من خلال مجموعات وشبكات المستثمرين الملائكيين، شبكات ريادة الأعمال، الفعاليات الاستثمارية، وعبر منصات الاستثمار. وعند اختيار المستثمر الملائكي المناسب، لا ينبغي على المشروع والقائمين عليه التركيز فقط على الحصول على التمويل، بل يجب أن يركزوا على المستثمر الذي يضيف قيمة استراتيجية ويساعد في نمو المشروع، لذا لا بد من مراعاة عدة نقاط ومعايير أساسية لضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه الشراكة وذلك على النحو التالي:

- اختيار المستثمر الذي يمتلك مستوى أعلى من المعارف والخبرة في مجال عمل المشروع، والتتأكد من مدى معرفته بالسوق المستهدف والاتجاهات الحالية وقدرته على تقديم المشورة والإرشاد.
- التتأكد من اتساع شبكة العلاقات التي يمتلكها المستثمر والتي يمكن أن تعود بالفائدة على المشروع وقدرته - أي المستثمر - على إيجاد زبائن وموردين ومستثمرين جدد.
- اختيار المستثمر الذي تتوافق رؤيته مع رؤية المشروع والذي يتواافق أسلوب عمله مع أسلوب العمل في المشروع.
- تفضيل المستثمر الذي تتصف شروطه بالمرنة والمنطقية والذي تكون توقعاته حول العائد من الاستثمار واقعية، والذي يقدم شروط خروج واضحة.
- التتأكد من حسن سمعة المستثمر في السوق وعالم الأعمال ومصداقته ومستوى النجاح الذي حققه في المشروعات الناشئة وتجاربه التمويلية السابقة.
- يفضل اختيار المستثمر الذي يبني استعداداً تاماً لتقديم الدعم والإرشاد عند الحاجة مما يساهم في اتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة، ولكن دون المساس بالصلاحيات.
- اختيار المستثمر الذي يبني تفهم بضرورة تحقيق توازن بين الحصول على التمويل والحفاظ على استقلالية المشروع والحفاظ على التوازن بين النمو السريع والنمو المستدام.

عند اختيار المستثمر الملائكي المناسب، يجب على أصحاب المشروعات الناشئة مراعاة عدة معايير أساسية لضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه الشراكة. من أهم هذه المعايير الخبرة والمعرفة في القطاع وشبكة العلاقات التي يمتلكها المستثمر والتي تسهل الوصول إلى شركاء جدد، وعملاء محتملين، وحتى مستثمرين إضافيين في المراحل المستقبلية.

- يفضل البحث عن مستثمر سبق أن استثمر في مشروعات ناشئة أخرى وحقق نجاحات ملموسة (قصص نجاح)، وكذلك لا بد من اختيار مستثمر يدرك تحديات المشروع وعلى استعداد لدعمه في الأوقات الصعبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشراكة بين صاحب المشروع والمستثمر الملائكي ليست قرار أحادي الجانب يتخذه صاحب الفكرة وحده بحيث يختار ما يناسبه من المستثمرين، بل هي عملية متبادلة تتطلب توافق بين الطرفين، فبينما تسعى المشروعات الناشئة إلى اختيار المستثمر المناسب بناءً على معايير محددة سبق الإشارة إليها، يجب عليها أيضاً استيفاء بعض الشروط والمتطلبات التي يجعلها جاذبة للمستثمرين.

تقديم عرض الاستثمار وعقد لقاءات مع المستثمر

الخطوة الثانية

بعد تحديد المستثمر الملائكي المستهدف أو المحتمل، يتم البدء بعرض فكرة المشروع بطريقة احترافية وجذابة من خلال تقديم عرض استثماري شامل يوضح العناصر الأساسية للمشروع. ويجب أن يشمل العرض رؤية المشروع، نموذج العمل، السوق المستهدف، الفرص المتاحة، خطة النمو المستقبلية، إضافةً إلى التحديات المحتملة وأليات التعامل معها. وبعد عرض الاستثمار فرصة مهمة لإقناع المستثمر بأهمية المشروع، لذلك عند إعداد عرض الاستثمار وعقد اللقاءات مع المستثمر لا بد من مراعاة ما يلي:

- يجب أن يكون عرض الاستثمار واضح وموजز ويتضمن معلومات دقيقة حول المشروع وفرص النمو، كما يجب أن يشمل البيانات المالية والتوقعات المستقبلية، بالإضافة إلى تحليل المنافسين.
- من الضروري أن يتضمن العرض خطة واضحة لكيفية استخدام التمويل وكيف سيساهم في تحقيق أهداف المشروع.

- يجب مراعاة أن يكون الإفصاح عن المعلومات والبيانات بالحد الذي يجذب المستثمر، على أن يكون تقديم البيانات التفصيلية بعد عقد لقاءات وتأكد من جدية المستثمر.
- يجب أن تكون اللقاءات فرصة لتقديم المشروع بشكل أفضل والإجابة على أسئلة المستثمر بثقة، من خلال تقديم عرض تقديمي احترافي.
- يجب على صاحب المشروع استغلال اللقاءات التي يعقدها مع المستثمر لبناء علاقة ثقة بحيث تسهل من التوافق بين الطرفين.
- ضرورة الاستعانة بمستشار متخصص في إعداد العروض الاستثمارية إن أمكن ذلك مع مراعاة الإبقاء على سرية المعلومات والبيانات.

عرض الاستثمار هو أهم أساليب جذب المستثمرين الملايكيين للمشروع، لذا لا بد أن يكون شامل وواضح وموجز ويتضمن معلومات دقيقة حول المشروع وفرص النمو، كما يجب أن يشمل العرض البيانات المالية والتوقعات المستقبلية، بالإضافة إلى تحليل للمنافسين.

- التأكيد من شمولية عرض الاستثمار بحيث يشمل العناصر الأساسية وهي ملخص تنفيذي يقدم نبذة موجزة عن المشروع ونقاط القوة والفرص، وصف المشروع ومعلومات حول المنتج والسوق المستهدف، تحليل السوق وحجم السوق الحالي والنمو المتوقع وحجم ونوع ومصدر المنافسة، نموذج العمل وكيفية تحقيق الإيرادات والربحية، الفريق الإداري وخبراته ومهاراته، الخطة المالية والتي تشمل البيانات المالية التاريخية (إن وجدت) والتوقعات المستقبلية، خطة النمو وأليات تحقيق الأهداف والتوسيع، حجم التمويل المطلوب واستخداماته، استراتيجية الخروج بحيث تبين كيف يمكن للمستثمر أن يحقق عوائد استثماره، وتحليل للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها.

وثمة تساؤل حول الصفات التي يجب أن يتمتع بها رواد الأعمال أو مؤسسي المشروعات الناشئة من وجهة نظر المستثمرين. وهنا نشير إلى أن المستثمر الملايكي يفضل رواد الأعمال الذين يتمتعون بمجموعة من الصفات التي تعزز فرص نجاح المشروع واستدامته. في مقدمتها الشفافية والالتزام، حيث يبحث المستثمر عن مؤسسين متزمتين لمشروعاتهم، يمتلكون رؤية واضحة وأهداف قابلة للتحقيق. كما تعدد القدرة على القيادة وبناء فريق عمل قوي من العوامل الأساسية، فالمشروعات الناشئة تحتاج إلى فرق متماسكة قادرة على تنفيذ الخطط وتحقيق النمو. وتعتبر المرونة والتكييف مع التغيرات في السوق من الصفات المهمة أيضاً، إذ يواجه رواد الأعمال تحديات مستمرة تتطلب سرعة في اتخاذ القرارات والتعامل مع المستجدات بذكاء. إلى

جانب ذلك، يولي المستثمرون أهمية كبيرة لمهارات التواصل الفعال والإقناع، فالمؤسسوون بحاجة إلى تقديم رؤيتهم بطريقة مقنعة لجذب المستثمرين والشركاء والعملاء. كما أن التحليل بالشفافية والمصداقية في التعامل يعزز الثقة ويوسس لعلاقة استثمارية ناجحة مبنية على الاحترام المتبادل. وأخيراً، فإن القدرة على التفكير الاستراتيجي وإدارة المخاطر بذكاء تعد من العوامل الحاسمة التي تجعل المستثمر أكثر استعداداً لدعم المشروع وتمويله.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن رائد الأعمال الباحث عن التمويل يجب أن يكون مستعداً لتقبل أسئلة المستثمر الملائكي وتقديم إجابات واضحة ومقنعة وبالشكل الذي يعكس فهمه العميق لمشروعه وثقته بنجاح المشروع ونموه. من جانب آخر، يجب على رائد الأعمال إظهار الشفف والحماس تجاه الفكرة والمشروع بحيث يكسب ثقة المستثمر. ويرى الكثيرون أن بناء علاقة ثقة متينة مع المستثمر من المركبات الرئيسية لإتمام الصفقة، إذ لا يقتصر القرار الاستثماري على الأمور المالية فقط، بل يشمل تقييم إمكانات صاحب ومؤسس (رائد الأعمال) ورؤيته المستقبلية. وب مجرد انتهاء هذه المرحلة واقتناص المستثمر الملائكي بعرض الاستثمار المقدم، يبقى القرار النهائي له بشأن الاستثمار وتحديد حجمه وشروطه. ويحتاج القرار النهائي إلى دراسة معمقة تستند إلى بيانات دقيقة وتفصيلية لضمان توافق التوقعات وتحقيق أقصى استفادة لكلا الطرفين.

الخطوة الثالثة

تقييم جدوى المشروع وجدوى الاستثمار فيه وتخاذل قرار الاستثمار من جانب المستثمر

بعد استلام كافة البيانات المطلوبة والمتوفرة وبناء على نتائج اللقاءات مع رائد الأعمال، يقوم المستثمر الملائكي بتقييم مدى جاذبية المشروع من خلال إجراء تحليل شامل للوضع المالي والقانوني والتشفيلي لتحديد مستوى المخاطرة والعوائد المتوقعة. ومن العوامل التي يركز عليها المستثمر في هذه المرحلة وقبيل اتخاذ قرار الاستثمار ما يلي:

- قوة ووضوح نموذج الأعمال حيث يبحث المستثمر عن مشروعات تمتلك نموذج أعمال واضح ومستدام قادر على تحقيق إيرادات ونمو مستقبلي.
- مدى انسجام رؤية المستثمر مع أهداف المشروع ورائد الأعمال.
- حجم السوق وأماكن النمو حيث يفضل المستثمرون المشروعات التي تستهدف أسلوباً وفئات متعددة أو تمتلك فرصاً كبيرة للتتوسيع والنمو على المدى الطويل.

- كفاءة فريق العمل حيث يعد الفريق المؤسس من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر، حيث يفضل فريق عمل تتمتع بالخبرة والكفاءة والمرونة.
- وجود ميزة تنافسية واضحة سواء من خلال منتج مبتكر، أو تقنية متقدمة، أو نموذج عمل فريد يمنحها تفوق على المنافسين.
- مدى ملاءمة حجم التمويل المطلوب مع احتياجات المشروع، إضافة إلى ملائمة نسبة الملكية المعروضة مقابل الاستثمار.
- معدل العائد على الاستثمار، فالمستثمرون الملائكيون يبحثون عن مشروعات لديها إمكانات لتحقيق نمو سريع وعوائد مجزية، تعوضهم عن المخاطر المرتبطة بالاستثمار في المشروعات الناشئة.
- العوائد غير المالية من المشروع.

الاتفاق على شروط الاستثمار وتوقع العقد وإتمام الصفقة

الخطوة الرابعة

يقوم المستثمر الملايلي ورائد الأعمال (صاحب المشروع) بالتفاوض والاتفاق على شروط الاستثمار. وفي هذه المرحلة يتم الانتهاء من عملية التفاوض حول قيمة المشروع وحصة المستثمر وحجم الاستثمار، حقوق التصويت طرق وآليات توزيع الأرباح والحقوق الإدارية وآلية وشروط التخارج. وبعد ذلك يتم توثيق الصفة بعقد استثماري يحدد الالتزامات المتبادلة بين الطرفين. ويشمل العقد البنود المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، شروط البيع المستقبلي، وآليات فض النزاعات، إضافة إلى قيمة المشروع وحصة المستثمر وحجم الاستثمار، وحقوق التصويت طرق وآليات توزيع الأرباح والحقوق الإدارية، أنظر الشكل رقم (9).

عقد الاستثمارين رائد الأعمال والمستثمر الملايلي هو وثيقة قانونية باللغة الأهمية تحدد حقوق والتزامات كلا الطرفين. يجب أن يكون العقد شامل وواضح، ويفطي جميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار. ويضمن هذا العقد وضوح العلاقة بين الطرفين ويحدد حقوقهم ومسؤولياتهم لضمان نجاح الاستثمار وتحقيق الأهداف المرجوة.

وهنا نشير إلى أن التجارب السابقة تؤكد على أهمية استعانة كل طرف بمستشار قانوني متخصص في عقود الاستثمار، مراجعة العقد بعناية والتأكد من فهم جميع جمیع بنوده قبل التوقيع عليه، والتأكد من أن العقد واضح ومفصل، ويفطي جميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار الملايلي.

الشكل رقم (9): أهم بنود عقد الاستثمار بين رائد الأعمال والمستثمر الملائكي

قيود على نقل الأseم	التزامات المستثمر	حقوق المستثمر الملائكي	آلية صرف التمويل	حقوق التصويت واتخاذ القرار	مبلغ الاستثمار وهيكل الملكية	تعريف الأطراف وعنوانهم
<p>القيود المتعلقة ببيع أو نقل ملكية الأseم، مثل شرط عدم البيع لطرف ثالث دون موافقة صاحب المشروع</p>	<p>التزامات المستثمر مثل عدم الإفصاح عن معلومات سرية خاصة بالمشروع</p>	<p>حقوق المستثمر مثل حقوق الاطلاع على التقارير المالية، والمشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات الاستراتيجية، والحصول على معلومات منتظمة حول أداء المشروع</p>	<p>كيفية تسليم المبلغ المستثمر، سواء دفعه واحدة أو على مراحل بناءً على تحقيق أهداف محددة</p>	<p>كيفية اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة ومدى تأثير المستثمر على قرارات المشروع، سواء من خلال مجلس الإدارة أو عبر حق الفيتو على قرارات معينة</p>	<p>مقدار الاستثمار الذي سيقدمه المستثمر الملائكي وأسهم أو الحصة التي سيحصل عليها في المشروع</p>	<p>أسماء وعناوين الأطراف المتعاقدة (المشروع، والمستثمر)، ومعلومات تفصيلية عن المشروع</p>
بنود أخرى	آلية حل النزاعات	بنود الحماية من التخفيف	حماية حقوق الملكية الفكرية	تقييم المشروع	استراتيجية التخارج	الالتزامات المشروع الناشئة
<p>بنود أخرى تتعلق بحكومة المشروع، وحماية حقوق الأقلية، وغيرها من الأمور</p>	<p>تحديد الطرق المتبعية في حال نشوء خلاف بين المشروع، والمستثمر، مثل التحكيم أو اللجوء للقضاء</p>	<p>بنود تبيح لل المستثمرين الحفاظ على نسب ملكيتهم في حالة إصدار أسهم جديدة</p>	<p>بند لضمان عدم تسريب أو استغلال الأصول الفكرية والتكنولوجية الخاصة بالمشروع من قبل أي طرف خارجي</p>	<p>آلية تقييم قيمة المشروع عند الاستثمار، وفي المستقبل عند التخارج أو جولات التمويل اللاحقة</p>	<p>آليات خروج المستثمر من الاستثمار في المستقبل، مثل البيع لمستثمر آخر، والاستحواذ، أو الطرح في البورصة</p>	<p>الالتزامات الإدارية، واستخدام التمويل في الأغراض المحددة، والامتثال لقوانين التشريعات</p>

بعد استكمال المفاوضات وتوقيع عقد الاستثمار بين المشروع والمستثمر الملائكي، تأتي هذه المرحلة الحاسمة وهي تحويل المستثمر الملائكي لمبلغ الاستثمار المتفق عليه. ويمثل هذا التحويل لحظة هامة في مسيرة المشروع تمكن خلالها من تجاوز مشكلة الحصول على التمويل التي لربما عانى منها لفترة طويلة. ويتاح له الوصول إلى رأس المال اللازم لتنفيذ خططه الطموحة وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. ويعكس تحويل مبلغ الاستثمار التزام المستثمر الملائكي بالشراكة مع المشروع، ويفك ثقته بفريق العمل ورؤيه المشروع. كما أنه يساهم في بناء مصداقية المشروع أمام العملاء والموردين والمستثمرين الآخرين. ومن الناحية القانونية، يمثل تحويل مبلغ الاستثمار تنفيذاً لبنود عقد الاستثمار التي سبقت الإشارة إليها. لذا، يجب أن يتم تحويل المبلغ وفقاً للآلية والشروط المتفق عليها في العقد وتوثيق عملية التحويل بشكل رسمي لضمان حقوق كلا الطرفين. وفي هذا الإطار نشير إلى بعض الملاحظات أهمها:

- ضرورة قيام المستثمر بالتأكد من التزام وتنفيذ المشروع لجميع الشروط المتفق عليها في عقد الاستثمار.
- ضرورة تحديد آلية التحويل في عقد الاستثمار، وقد تشمل التحويل البنكي المباشر، أو التحويل عبر منصات الدفع الإلكتروني، أو الإيداع في حساب ضمان.
- قد يتم تحويل المبلغ على دفعات، بناءً على تحقيق المشروع لأهداف محددة أو مراحل معينة في المشروع.
- من الضروري أن يتم توثيق عملية التحويل بشكل رسمي، من خلال إرسال إشعار بالتحويل من قبل المستثمر، وتأكيد استلام المبلغ من قبل المشروع. كما يجب الاحتفاظ بوثائق التحويل من قبل الطرفين.
- يجب على المشروع الالتزام باستخدام المبلغ في المجالات التي تم الاتفاق عليه في العقد مثل تمويل العمليات التشغيلية، أو تطوير المنتج، أو التوسيع في الأسواق الجديدة. ومن الأفضل أن يقوم المشروع بتقديم تقرير حول كيفية استخدام المبلغ.
- في بعض الحالات، قد يتم تحويل المبلغ إلى حساب ضمان، ويتم صرفه على دفعات بناءً على تحقيق المشروع لأهداف محددة. وقد يتم تحويل جزء من المبلغ كقرض قابل للتحويل إلى أسهم في المستقبل.

الخطوة السادسة

تقييم الأداء ومستوى التقدم وتقديم الدعم والتوجيه والإرشاد

يقوم المستثمر في هذه المرحلة بمتابعة الأداء المالي للمشروع وتقديم الدعم المؤسسي والفني له بناءً على خبراته الإدارية والمالية السابقة وعلاقاته التجارية وذلك لضمان سير المشروع في الاتجاه الصحيح، إلا أن ذلك كله يكون حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد الاستثمار. ويمكن للمستثمر الملائكي تقديم مجموعة متنوعة من الاستشارات والدعم للمشروعات الناشئة، ومن الأمثلة على ذلك مساعدة المشروع في وضع رؤية واضحة وأهداف استراتيجية قابلة للتحقيق، تقديم المشورة قبل اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة مثل التوسع في أسواق جديدة أو إطلاق منتجات جديدة، تقديم المشورة بشأن استراتيجيات التسويق والمبيعات الفعالة، مساعدة المشروع في بناء علامة تجارية قوية وجذب العملاء، تقديم المشورة عن كيفية التعامل مع الأزمات التي قد تواجه المشروع والمساعدة في وضع خطط طوارئ، تقديم المشورة بشأن اختيار التقنيات المناسبة وتطوير المنتجات وتوفير الوصول إلى خبراء في مجال التكنولوجيا، تقديم استشارات في مجال الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية. وتتضمن أشكال الدعم كذلك بناء شبكة من العلاقات مع مستثمرين وشركاء جدد و/أو موردين محتملين و/أو مع وسائل الإعلام والجهات الحكومية.

الخطوة السابعة

التخارج وانتهاء العقد

يتضمن عقد الاستثمار كافة الأمور التي تتعلق بكيفية وتقويم آلية التخارج. ويقصد بعملية التخارج هي اللحظة التي يقرر فيها المستثمر الملائكي إنهاء استثماره في المشروع وتحقيق العائد على استثماره. والتخارج هو ببساطة بيع المستثمر الملائكي لحصته في المشروع يمكن أن يتم ذلك بعدة طرق هي الاكتتاب العام بمعنى طرح أسهم المشروع في البورصة (إن وجدت)، مما يتيح للمستثمر بيع حصته في السوق العام، البيع لمستثمر آخر سواء كان فرد أو شركة أو صندوق استثماري، اندماج المشروع مع مشروعات أخرى أو استحواذ شركة أخرى عليه، وإعادة شراء الأسهم بمعنى قيام مؤسسي المشروع بإعادة شراء حصة المستثمر الملائكي. وتم عملية التخارج من خلال خطوات بسيطة تبدأ بـتقييم المشروع، ثم إعداد المستندات القانونية والمالية، وبعدها تبدأ عمليات التفاوض مع المشترين المحتملين، وبعدها تتم عملية البيع أو الاندماج. وفي هذا الإطار، نشير إلى أهمية أن تكون شروط وآلية وتقويم التخارج واضحاً في عقد الاستثمار، كما يجب أن يكون المشروع مستعداً لعملية التخارج، من خلال الحفاظ على سجلات مالية دقيقة، وبناء علاقات جيدة.

وعلى الرغم من أهمية عملية التخارج بالنسبة للمستثمر الملايكي، إلا أنه قد تنطوي على بعض الآثار السلبية المحتملة على المشروع، ومن بين هذه الآثار ما يلي:

- زعزعة الاستقرار ولو لفترة قصيرة بسبب بيع المستثمر لحصته بشكل مفاجئ.
- فقدان المشروع لبعض العلاقات التي كانت قائمة بالأصل على وجود المستثمر الملايكي.
- قد يؤدي تخارج المستثمر الملايكي إلى إرسال إشارة سلبية إلى المستثمرين الآخرين، مما قد يؤثر على قدرتهم على جذب تمويل إضافي في المستقبل.
- قد يتسبب التخارج المفاجئ أو غير المتوقع في فقدان ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين.
- قد يؤدي دخول مستثمر جديد إلى تغيير في الرؤية الاستراتيجية للمشروع، مما قد يؤثر على خطط النمو والتوسيع.
- قد يركز المستثمر الجديد على تحقيق أهداف مختلفة عن تلك التي كان يسعى إليها المستثمر الملايكي السابق، مما قد يؤدي إلى صراعات داخلية.
- إذا كان المستثمر الملايكي يقدم خبراته ودعمه المؤسسي للمشروع، فقد يؤدي خروجه إلى فقدان هذه الميزة.
- قد يؤدي ضغط المستثمر الجديد لتحقيق عوائد سريعة إلى ضغوط على أداء المشروع، مما قد يؤثر على جودة المنتجات أو الخدمات.
- في بعض الحالات، قد يحاول بعض المستثمرين الجدد التدخل بشكل مفرط في إدارة المشروع، مما قد يؤثر على استقلالية فريق الإدارة وقدرتها على اتخاذ القرارات.

والتساؤل هنا ما هي النصائح التي نقدمها لرواد الأعمال لإتمام عملية التخارج بشكل سلس وبشكل يقلل من الآثار السلبية المحتملة؟ وهنا نشير إلى عدة نصائح أهمها:

- ضرورة تضمين عقد الاستثمار بنود واضحة تفصيلية حول عملية التخارج، بما في ذلك آليات التقييم، وشروط البيع، وحقوق والتزامات الأطراف. كما يجب وضع استراتيجية تخارج واضحة في وقت مبكر، وتحديد الأهداف والتوقعات.
- الاستعانة بخبراء مستقلين لتقييم المشروع للوصول إلى قيمة عادلة للمشروع تأخذ في الاعتبار الأداء المالي والتشغيلي، وظروف السوق، وإمكانات النمو.
- محاولة البحث عن مشترين مناسبين من خلال بناء علاقات مع المستثمرين المحتملين مثل صناديق رأس المال المغامر والمشروعات الكبرى ذات العلاقة.

- إدارة عملية التخارج بشكل احترافي من خلال تشكيل فريق متخصص لإدارة عملية التخارج يتضمن خبراء في القانون والمالية والاستثمار، إعداد جميع المستندات القانونية والمالية الازمة لعملية التخارج، والتفاوض الفعال حول شروط البيع والحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

4. حجم الاستثمار الملاكي والتجارب العربية

تشير التقديرات إلى أن حجم سوق الاستثمار الملاكي العالمي عام 2024 بلغ حوالي 27.83 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن ينمو حجم هذا السوق ليصل إلى حوالي 72.35 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2033، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 11.3%. ورغم تزايد عدد المستثمرين الملاكين النشطين عالمياً في عام 2023، إلا أن إجمالي الاستثمارات وعدد المشروعات المملوكة قد شهد تراجع ملحوظ، فقد أظهرت بيانات مركز أبحاث المشاريع بجامعة نيويورك أن إجمالي الاستثمارات الملاكية في عام 2023 بلغ 18.6 مليار دولار، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 16.4% مقارنة بعام 2022. كما انخفض عدد المشروعات الريادية التي تلقت تمويل ملاكي إلى 54735 مشروع، أي أقل بحوالي 12.2% عن العام السابق. وعلى الرغم من هذا التراجع، ارتفع عدد المستثمرين الملاكين النشطين إلى 422350 مستثمر في عام 2023، مقارنة بحوالي 367945 مستثمر في عام 2022، أي بزيادة قدرها 14.8%， ومع ذلك، انخفض معدل الحصول على التمويل - أي نسبة المشروعات التي حصلت على استثمار إلى إجمالي المتقدمين - من حوالي 26.7% في عام 2022 إلى حوالي 24.2% في عام 2023، مما يشير إلى أن 1 من كل 4 رواد أعمال فقط نجحوا في تأمين استثمار تأسيسي. ومن ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى أن مشاركة المستثمرات الملاكية شهدت نمواً ملحوظاً، إذ بلغت نسبتها حوالي 46.7% من إجمالي المستثمرين في عام 2023، مقارنة بحوالي 39.5% في عام 2022، كما ارتفعت نسبة المشروعات المملوكة للنساء التي تبحث عن استثمارات ملاكية إلى حوالي 46.3% في عام 2023، مقارنة بحوالي 37.1% في عام 2022. أما من حيث التوزيع القطاعي للاستثمارات الملاكية في عام 2023، فقد هيمن قطاع خدمات الرعاية الصحية والأجهزة والمعدات الطبية على السوق بنسبة 25.2%，يليه قطاع البرمجيات بنسبة 25.1%. وحظي قطاع التكنولوجيا المالية بنسبة 12.9%，يليه قطاع الصناعة/الطاقة/التكنولوجيا النظيفة بنسبة 12.1%. واستحوذ قطاع التجزئة على حوالي 5.7% من الاستثمارات، بينما شكلت استثمارات التكنولوجيا الحيوية ما نسبته 5.1%.

بلغ حجم سوق الاستثمار الملاكي العالمي في عام 2024 حوالي 27.83 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن ينمو حجم هذا السوق ليصل إلى حوالي 72.35 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2033، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 11.3%.

على الرغم من الدور الحيوي الذي يلعبه المستثمرون الملائكيون في تمويل المشروعات الناشئة وتعزيز الابتكار عالمياً، إلا أن انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول العربية ما زال محدوداً وحجم السوق دون التوقعات. ونشير هنا إلى بعض التحديات عند محاولة دراسة الاستثمار الملائكي في الدول العربية، ومن أبرز هذه التحديات غياب الإحصاءات الدقيقة حول الاستثمار الملائكي في المنطقة بسبب عدم وجود قواعد بيانات مركبة أو جهات مختصة بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بهذا النوع من الاستثمارات على مستوى الدول أو المنطقة ككل. كما أن الاستثمار الملائكي غالباً ما يتم في شكل اتفاقيات ثنائية بين المستثمرين ورواد الأعمال، مما يقلل من الشفافية ويزيد من صعوبة قياس حجم هذا الاستثمار. على الرغم من هذه العقبات، تشير الدراسات المتوفرة إلى أن الاستثمار الملائكي في الدول العربية يشهد نمواً تدريجياً مدفوع بزيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال والابتكار، إضافةً إلى التنوع في مصادر التمويل وتقليل المخاطر. ويتركز هذا النوع من الاستثمار بشكل رئيسي في قطاعات التكنولوجيا، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية. كما أن بعض الدول العربية شهدت ظهور شبكات من المستثمرين الملائكيين التي تسهم في تسهيل عمليات التسويق بين المستثمرين ورواد الأعمال، مما يعزز من فرص تمويل المشروعات الناشئة ويسهم في تطور بيئة ريادة الأعمال.

وعلى سبيل المثال، ظهرت في دولة الإمارات العربية المتحدة Emirates Angels Investors Association و Dubai Angel Investors، كما ظهرت مجموعة من المستثمرين الأفراد الذين يركزون على قطاعات التكنولوجيا المالية والرعاية الصحية والمشروعات التي تقودها النساء الإماراتيات. في المملكة العربية السعودية، ظهرت عدة شبكات لمستثمرين الملائكيين منها شبكة عقال لمستثمرين الملائكيين، ومجتمع نمو للاستثمار الملائكي، شبكة المدينة أنجلز، فلك أنجلز لمستثمرين الملائكيين، شبكة الرياض لمستثمرين الملائكيين، وشبكة Women Spark لدعم المشروعات الناشئة الخاصة بالنساء. في جمهورية مصر العربية، ظهرت شبكة Cairo Angels؛ وفي جمهورية العراق، ظهرت شبكة العراق لمستثمرين الملائكيين. ويمكن الاطلاع على تجارب هذه الشبكات والمعلومات الخاصة بها من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لكل منها والمبيبة في قائمة المراجع. وفي غالبية الدول العربية لا توجد شبكات رسمية لمستثمرين الملائكيين لكن هناك عدد كبير من المستثمرين الملائكيين الذين يعملون بشكل فردي لتمويل المشروعات الناشئة في مجالات معينة. ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الواقع الإلكتروني للشبكات التي تعمل على التسويق بين المستثمرين الملائكيين ورواد الأعمال والمبيبة في قائمة المراجع.

شهدت السنوات الخمس الأخيرة تطورات هامة في مجال الاستثمار الملائكي في الدول العربية، حيث بدأت أعداد المستثمرين الملائكيين بالارتفاع (وإن كان العدد دون المستوى المطلوب)، وظهرت شبكات لمستثمرين الملائكيين في بعض الدول منها الإمارات وال سعودية والعراق ومصر. وفي دول عربية أخرى يوجد عدد كبير من المستثمرين الملائكيين الذين يعملون بشكل فردي في عدة دول عربية منها الأردن وعمان والبحرين والكويت.

وباختصار، يمكن القول إن التجارب العربية ما زالت محدودة، وهذا يحتاج مزيد من التدقيق والبحث عن التحديات التي توجه انتشار فكر وثقافة الاستثمار الملايكي. وفي هذا الإطار، نورد فيما يلي أبرز تحديات ومعوقات الاستثمار الملايكي في الدول العربية:

- محدودية ثقافة الاستثمار الملايكي، حيث أن ثقافة الاستثمار في المشروعات الناشئة في مراحلها المبكرة غير ناضجة بشكل كامل في العديد من الدول العربية، ومفهوم الاستثمار الملايكي لا يزال غير واضح لدى الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين في العالم العربي. وهذا يجعل المستثمرون التقليديون يفضلون الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة والعوائد الثابتة، مثل العقارات والأسهم في المشروعات الكبرى.
- تدني مستوىوعي رواد الأعمال حول مفهوم الاستثمار الملايكي وأهمية دوره في دعم المشروعات الناشئة.
- عدم وجود شبكات دعم للمستثمرين الملايكيين، مما يجعل من الصعب عليهم العثور على فرص استثمارية جيدة.
- ضعف مستويات الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي وما يرافقه من تقلبات ومخاطر تقلل من التوجّه نحو الاستثمار الملايكي.
- نقص البرامج والمبادرات الحكومية التي تشجع على الاستثمار الملايكي وتدعم رواد الأعمال.
- قلة التوجّه نحو الابتكار.
- ارتفاع مستوى المخاطر وعدم وجود حواجز كافية. حيث أن الاستثمار في المشروعات الناشئة يحمل مخاطر عالية مع احتمالية فشل مرفوعة ونقص الحواجز الضريبية والقانونية التي تشجع المستثمرين على تحمل هذه المخاطر.
- الكثير من الدول العربية تفتقر إلى أطر قانونية وتنظيمية خاصة بنشاط المستثمرين الملايكيين، بحيث تنظم أعمالهم وتقدم الحماية لهم للمشروعات الناشئة على حد سواء.

يعاني الاستثمار الملايكي في الدول العربية من عدة تحديات تؤدي إلى ضعفه مقارنةً بالأسواق العالمية. ومن أبرز هذه العوامل غياب الأطر القانونية والتنظيمية الواضحة التي تحمي حقوق المستثمرين وتضمن بيئة استثمارية مستقرة. كما أن ضعف الوعي بثقافة الاستثمار الملايكي لدى المستثمرين المحتملين ورواد الأعمال يحدّ من انتشار هذا النوع من التمويل.

- عدم وجود منصات كافية وفاعلة للربط بين المستثمرين ورواد الأعمال.
- غياب الشفافية حول عملية التخارج يجعل بعض المستثمرين يتذمرون في تمويل المشروعات الناشئة.
- صعوبة الخروج من الاستثمار، حيث أن المستثمر الملايكي يبحث عن فرصة لتحقيق أرباح بأسرع وقت من خلال بيع حصته لشركة أكبر أو طرح المشروع في البورصة والتجارب العربية في مجال بورصات

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت بسيطة جداً. أضف إلى ذلك أن عمليات الاستحواذ والاندماج في الدول العربية قليلة الانتشار، مما يقلل من فرص الخروج الناجح للمستثمرين.

- محدودية قصص النجاح في الدول العربية وهذا يزيد من تردد المستثمرين.

وفي هذا الإطار، لا بد من تحديد الحلول المقترحة لمعالجة هذه التحديات والعمل على تطبيقها من خلال توزيع الأدوار على كافة الأطراف ذات العلاقة. من الحلول المقترحة ما يلي:

- تطوير الأطر القانونية والتنظيمية من خلال صياغة تشريعات واضحة تحمي حقوق المستثمرين الملائكيين وتوفريّنة قانونية مشجعة للاستثمار الملائكي.
- تنظيم ورش عمل وفعاليات توعوية لزيادة الوعي بأهمية الاستثمار الملائكي لكل من المستثمرين ورواد الأعمال.
- إنشاء شبكات ومنصات متخصصة تربط المستثمرين الملائكيين برواد الأعمال، مما يسهل الوصول إلى الفرص الاستثمارية.
- تسهيل تشكيل شبكات من المستثمرين الملائكيين لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات الاستثمارية.
- تعزيز الدعم الحكومي من خلال تقديم حوافز ضريبية ومالية للمستثمرين الملائكيين وإطلاق برامج حكومية تحفيزية لدعم الاستثمار في المشروعات الناشئة.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية والابتكارية لدعم نمو المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة.
- تطوير صناديق استثمار ملائكية توفر تمويل مشترك بين المستثمرين الملائكيين، مما يقلل المخاطر ويعزز حجم الاستثمارات.
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة عبر تنظيم مؤتمرات وفعاليات تجمع المستثمرين الملائكيين من مختلف الدول لتبادل المعرفة والخبرات.
- تعزيز دور المغاربيين في دعم الاستثمار الملائكي من خلال استقطاب رواد الأعمال والمستثمرين العرب المغاربيين للاستثمار في المشروعات الناشئة في بلدانهم الأصلية وتقديم حوافز استثمارية لهم.

يمكن للبنوك المركزية المساهمة في تعزيز الاستثمار الملائكي من خلال تحسين البيئة التنظيمية، تقديم الحوافز، تسهيل التمويل، دعم التكنولوجيا المالية، وتقليل المخاطر. هذه الإجراءات ستساعد في زيادة عدد المستثمرين الملائكيين، تحفيز المشروعات الناشئة على النمو، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

- تطوير منظومة داعمة من خلال إنشاء جمعيات أو اتحادات للمستثمرين الملائكيين تعمل على تبادل المعرفة والخبرات بين أعضائه وتعزيز التواصل بين المستثمرين الملائكيين ورواد الأعمال من خلال فعاليات ومنتديات دورية.
- تقديم خدمات استشارية للمستثمرين الملائكيين الجدد لمساعدتهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدققة.
- توجيه الاستثمارات الملائكية نحو القطاعات ذات النمو المرتفع وتوفير حواجز للمستثمرين الذين يدعمون المشروعات الناشئة التي تركز على الابتكار والتكنولوجيا.
- تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على التعاون مع المستثمرين الملائكيين لتمويل المشاريع البحثية القابلة للتحوّل إلى شركات ناشئة.
- تشجيع الشراكات بين المستثمرين الملائكيين في الدول العربية لتبادل الفرص الاستثمارية والخبرات.
- التعاون مع المنظمات الدولية والصناديق الاستثمارية لجذب استثمارات أجنبية لدعم المشروعات الناشئة العربية.
- إقامة مسابقات إقليمية ودولية لرواد الأعمال لجذب انتباх المستثمرين الملائكيين.
- تنظيم منتديات استثمارية تجمع بين المستثمرين الملائكيين والبنوك والمؤسسات المالية لتعزيز الشراكات والاستثمارات المشتركة.

يجب على الحكومات العربية العمل على تحسين البيئة القانونية، تقديم الحوافز، دعم شبكات المستثمرين، تنظيم الفعاليات، تطوير البنية التحتية، تحفيز القطاعات الاستثمارية، وتعزيز التعاون الدولي. هذه الجهود ستؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الملائكية، تحفيز ريادة الأعمال، وخلق بيئة استثمارية أكثر استدامة ونمواً في المنطقة العربية.

- دعم إنشاء شبكات مستثمرين ملائكيين بالتعاون مع الجهات المالية لتسهيل تدفق الاستثمارات نحو المشروعات الناشئة.
- دعم إنشاء صناديق مشتركة بين البنوك والمستثمرين الملائكيين، حيث تساهم البنوك في تمويل المشروعات الناشئة إلى جانب المستثمرين الأفراد.
- تحفيز البنوك التجارية على تقديم تمويل تكميلي للشركات التي تحصل على استثمارات ملائكية، مما يعزز قدرتها على النمو.
- تعزيز دور البنك المركزي من خلال دعم تطوير المنصات الرقمية للتمويل والاستثمار، مثل التمويل الجماعي والاستثمار الملائكي عبر الإنترنت، تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية لتمكين المستثمرين الملائكيين من الوصول إلى المشروعات الناشئة بسهولة، وتسهيل إنشاء محافظ استثمارية خاصة بالاستثمار الملائكي ضمن البنك.

- تعزيز دور الجهات الحكومية ذات العلاقة من خلال تقديم حوافز خاصة للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، الصناعات الإبداعية، إطلاق مبادرات وطنية لريادة الأعمال تشمل برامج دعم وتمويل للمشروعات الناشئة في هذه القطاعات، والتعاون مع القطاع الخاص في إنشاء صناديق استثمار ملائكة تركز على القطاعات الحيوية للاقتصاد.

على الرغم من ظهور بعض التجارب العربية في مجال الاستثمار الملائكي، إلا أنها لا تزال محدودة وغير ناضجة مقارنة بالأسواق العالمية، حيث لا يزال هذا النوع من التمويل في مراحله الأولى في العديد من الدول العربية. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها: غياب بيئة تنظيمية متكاملة تضمن حماية حقوق المستثمرين وتتوفر إطاراً قانونياً واضحاً يسهل عمليات الاستثمار والخروج. كما أن ثقافة الاستثمار الملائكي لم تترسخ بشكل كافٍ بين المستثمرين ورواد الأعمال، مما أدى إلى ضعف الإقبال عليه كمصدر رئيسي للتمويل. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر معظم الدول العربية إلى شبكات ومنصات فعالة تسهل الربط بين المستثمرين الملائكيين والمشروعات الناشئة، مما يجعل الوصول إلى الفرص الاستثمارية الملائمة تحدياً كبيراً. وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات الحكومية والخاصة لدعم هذا القطاع، إلا أن تأثيرها لا يزال محدود، مما يستدعي تبني استراتيجيات أكثر شمولية لتعزيز دور الاستثمار الملائكي في تمويل الابتكار وريادة الأعمال، ودعم نمو المشروعات الناشئة في المنطقة.

ولتحقيق أفضل النتائج، هناك مجموعة من التوصيات التي ينبغي على كل من المستثمرين والمشروعات الناشئة الالتزام بها. فمن جانب المستثمرين، من الضروري تنوع المحفظة الاستثمارية عبر دعم مجموعة متنوعة من المشروعات الناشئة في قطاعات مختلفة لتقليل المخاطر. كما يجب إجراء تقييم شامل لكل مشروع قبل الاستثمار بحيث يشمل الفكرة وفريق العمل ونموذج العمل والسوق المستهدف. إضافة إلى ذلك، ينبغي على المستثمرين الملائكيين تقديم الدعم اللازم للمشروعات المملوكة من خلال شبكات علاقتهم وخبراتهم العملية مع تحديد توقعات واقعية والاستعداد لكافة السيناريوات، وتجنب ممارسة ضغوط مفرطة على المشروعات الناشئة لتحقيق عوائد سريعة. كذلك، يُوصى بالحفاظ على تواصل فعال ومستمر مع رواد الأعمال وفريق العمل، والانضمام إلى شبكات المستثمرين الملائكيين والمشاركة في فعاليات ريادة الأعمال، مما يتيح لهم تبادل الخبرات والعنود على فرص استثمارية جديدة.

أما من جانب المشروعات الناشئة، فمن الضروري إعداد خطة عمل واضحة ومفصلة للمستثمرين المحتملين، تتضمن رؤية المشروع ونموذج العمل والسوق المستهدف والخطة المالية. كما يجب بناء فريق قوي من خلال استقطاب الكفاءات والخبرات الالزمة لضمان نجاح المشروع. ويعد الالتزام بالشفافية والمصداقية مع جميع الأطراف والشركاء أمراً أساسياً لتعزيز الثقة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي اختيار المستثمر الملائكي المناسب الذي يتوافق مع رؤية المشروع وأهدافه، والتفاوض بعناية على شروط عقد الاستثمار لضمان حقوق الطرفين. كما يُنصح بالاستفادة من خبرة المستثمر الملائكي وشبكة علاقاته لدعم نمو المشروع، مع المحافظة على تواصل منتظم وفعال معه. وأخيراً، من المهم تجنب تقديم وعد غير واقعية للمستثمرين، والعمل على بناء شراكات قائمة على الثقة والاحترام المتبادل لضمان استدامة العلاقة وتحقيق النجاح المشترك.

ويمكن للحكومات في الدول العربية أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز الاستثمار الملائكي من خلال تطوير بيئة تنظيمية داعمة، عبر إصدار تشريعات تحمي حقوق المستثمرين ورواد الأعمال، وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المشروعات الناشئة. كما يمكنها تقديم حواجز ضريبية ومالية، كالإعفاءات الضريبية والتمويل المشترك لتشجيع الاستثمار في المشروعات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم إنشاء صناديق استثمار حكومية، وتحفيز البنوك وصناديق رأس المال المغامر، وتقديم ضمانات للاستثمارات في تقليل المخاطر وتعزيز ثقة المستثمرين. ومن جهة أخرى، يمكن للحكومات دعم البنية التحتية لريادة الأعمال عبر إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال، وتطوير منصات إلكترونية تربط المستثمرين برواد الأعمال، إلى جانب تعزيز التعليم والتدريب من خلال برامج تأهيلية لرواد الأعمال والمستثمرين المحتملين. كما أن تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتعزيز شبكات التواصل بين المستثمرين، ودعم البحث والتطوير، وتبني أفضل الممارسات العالمية، كلها عوامل تسهم في ازدهار الاستثمار الملائكي، مما يعزز الابتكار ويدعم نمو المشروعات الناشئة.

المراجع العربية

- ابراهيم عنتر فتحي الحبياني (2015). الاستثمار في نطاق قانون إيجار العقار. مجلة كلية القانون، جامعة، 17 (2).
- آمنه بوغيوط وعلى جقريف (2023). استثمار المالك كآلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الناشئة-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 7 (1)، pp.210-228.
- ايهاب مقابله وأخرون (2024)، فجوة تمويل المشروعات الصغرى والصغرى والمتوسطة دور منصات التمويل الرقمية، جسر التنمية، العدد 170، المعهد العربي للتخطيط.
- ايهاب مقابله وأخرون (2025)، فجوة التمويل ودور بورصة المشروعات الصغرى والمتوسطة، جسر التنمية، العدد 171، المعهد العربي للتخطيط.
- رامي حريد وسارة سلامة (2022). دور شبكات الاستثمار الملايكي في تسهيل وصول رواد الأعمال إلى رأس المال الملايكي- Managerial & Journal of Financial, Accounting (EBAN) -دراسة حالة شبكة المستثمرين المالك الأوروبية. Studies (2)9.
- رامي حريد وسارة سلامة (2022). دور شبكات الاستثمار الملايكي في تسهيل وصول رواد الأعمال إلى رأس المال الملايكي - دراسة حالة شبكة المستثمرين المالك الأوروبية (EBAN). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 9(2) ، pp.1463-1482
- عيسى حجاب و وهيبة و عيشاوي (2019). دور المستثمرين الملايكة في تمويل المشاريع المقاولاتية دراسة حالة أوروبا خلال الفترة (2013-2016). مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 4(2) ، pp.22-35.
- مالك بومجان وراضية علويط (2022)، دور الاستثمار الملايكي في تمويل وتفعيل المقاولاتية، دراسة غير منشورة، جامعة أم البوقي، الجزائر. <http://dspace.univ-oeb.dz:4000/items/94b40a7d-d9de-44ab-9a74-c5eb1a8103fe/full>
- الموقع الإلكتروني : <https://angelmatch.io/investors/by-location/lebanon>
- الموقع الإلكتروني : <https://angelmatch.io/investors/by-location/egypt>
- الموقع الإلكتروني : <https://angelmatch.io/investors/by-location/kuwait>
- الموقع الإلكتروني : <https://angelmatch.io/investors/by-location/morocco>
- الموقع الإلكتروني الرسمي لجمعية المستثمرين الملايكيين الإماراتيين: <https://www.start.org.ae/ar>
- الموقع الإلكتروني الرسمي لشبكة WomenSpark : womenspark.com
- الموقع الإلكتروني الرسمي لشبكة الرياض للمستثمرين الملايكيين : <https://riyadhangels.com/ar/node/1>

الموقع الإلكتروني الرسمي لشبكة العراق للمستثمرين الملاذيين iraqiangels.com

الموقع الإلكتروني الرسمي لشبكة المدينة أنجلز: madinahangels.com

الموقع الإلكتروني الرسمي لشبكة المستثمرين الملاذيين في دبي: <https://www.dubaiangelinvestors.me>

الموقع الإلكتروني الرسمي لشبكة القاهرة للمستثمرين الملاذكة: <https://vc4a.com/the-cairo-angels/>

الموقع الإلكتروني الرسمي لشبكة عقال للمستثمرين الملاذيين: oql.org

الموقع الإلكتروني الرسمي لشبكة فلك أنجلز للمستثمرين الملاذيين: fakal.sa/ar/investors/angel-network

الموقع الإلكتروني الرسمي لمجتمع نمو للاستثمار الملاذكي numuangels.net

الموقع الإلكتروني شبكة ملائكة الأعمال الأفارقة: <https://abanangels.org>

الموقع الإلكتروني لشبكة الشرق الأوسط للمستثمرين الملاذيين:

[/https://www.middleeastinvestmentnetwork.com](https://www.middleeastinvestmentnetwork.com)

الموقع الإلكتروني: <https://angelmatch.io/investors/by-location/jordan>

الموقع الإلكتروني: <https://angelmatch.io/investors/by-location/qatar>

الموقع الإلكتروني: <https://angelmatch.io/investors/by-location/bahrain>

الموقع الإلكتروني: <https://angelmatch.io/investors/by-location/saudi-arabia>

الموقع الإلكتروني: <https://angelmatch.io/investors/by-location/united-arab-emirates>

الموقع الرسمي لشبكة المستثمرين الملاذيين اللبنانيين: <https://magnitt.com/investors/angels-lebanon>-

[network-44540](#)

الموقع الرسمي لمنصة الترويج المالي: <https://finapp.jo>

المراجع الأجنبية

Lange, J., Rezepa, S. and Zatrochová, M., 2024. The Role of Business Angels in the Early-Stage Financing of Startups: A Systematic Literature Review. *Administrative Sciences*, 14(10), p.247.

McKaskill, T., 2009. An Introduction to Angel Investing. Melbourne, Breakthrough, Australia.

Paul, S., Whittam, G. and Wyper, J., 2007. Towards a Model of The Business Angel Investment Process. *Venture Capital*, 9(2), pp.107-125.

Shane, S., 2012. The Importance of Angel Investing in Financing the Growth of Entrepreneurial Ventures. The Quarterly Journal of Finance, 2(02), p.1250009.

Shane, S., 2012. The Importance of Angel Investing in Financing the Growth of Entrepreneurial Ventures. The Quarterly Journal of Finance, 2(02), p.1250009.

Sohl, J.E., 2023. The Angel Market in 2023: An Inflection Point for Women Angels.

Sudek, R., 2006. Angel Investment Criteria. Journal of Small Business Strategy (Archive Only), 17(2), pp.89-104.

Van Osnabrugge, M. and Robinson, R.J., 2000. Angel Investing: Matching Startup Funds with Startup Companies--The Guide for Entrepreneurs and Individual Investors. John Wiley & Sons.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الأول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. أحمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	أ. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التونسي	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	أ. حسن الحاج	طرق المحاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الأرقام القياسية
التاسع	أ. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. أحمد الكواز	جدال المخالفات المخرجات
الحادي عشر	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	أ. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التونسي	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	أ. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الأدوات المالية
السادس عشر	أ. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التونسي	الإصلاح المصري
الثامن عشر	أ. حسان خضر	خصخصة البنية التحتية
التاسع عشر	أ. صالح العصفور	الأرقام القياسية
العشرون	أ. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	أ. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات أسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	أ. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	أ. حسان خضر	تحليل الأسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التونسي	الأزمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. أمل البشيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل T.O.B.
الثالث والثلاثون	أ. حسان خضر	الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	منذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. أحمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وأالية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	المنذجة الاقتصادية الكلية
الواحد والأربعون	د. أحمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والأربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والأربعون	أ. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والأربعون	د. ناجي التونسي	مؤشرات الجدارة الإئتمانية

الخامس والأربعون	أ. حسان خضر	الدمج المصري
السادس والأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع والأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن والأربعون	أ. حسن الحاج	أدوات المصرف الإسلامي
التاسع والأربعون	د. مصطفى بابكر	البيئة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	أساليب التفاوض التجاري الدولي
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	مصفوفة الحسابات الاجتماعية
الخامس والخمسون	د. أحمد طلماح	وبعض استخداماتها
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
السابع والخمسون	أ. حسان خضر	إلى هونج كونج
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	تحليل الأداء التنموي
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	أسواق النفط العالمية
الستون	د. علي عبد القادر علي	تحليل البطالة
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	المحاسبة القومية الخضراء
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	مؤشرات قياس المؤسسات
الثالث والستون	د. حسن الحاج	الإنتاجية وقياسها
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	نوعية المؤسسات والأداء التنموي
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	عجز الموازنة: المشكلات والحلول
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
السبعين	د. عادل عبدالعظيم	حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية
الواحد والسبعين	د. عدنان وديع	مؤشرات قياس عدم العادلة في توزيع الإنفاق
الثاني والسبعين	د. أحمد الكواز	الاستهلاكي
الثالث والسبعين	د. علي عبد القادر علي	اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
الرابع والسبعين	د. أحمد الكواز	اقتصاديات التعليم
الخامس والسبعين	أ. رببع نصر	إنفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة
السادس والسبعين	د. بلقاسم العباس	مؤشرات قياس الفساد الإداري
السبعين	د. علي عبد القادر علي	السياسات التنمية
الواحد والثمانون	د. رياض بن جليلي	تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
الثاني والثمانون	د. أحمد الكواز	التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
الثالث والثمانون	أ. رببع نصر	قياس التحول الهيكلي
الرابع والثمانون	د. بلقاسم العباس	المؤشرات المركبة
الخامس والثمانون	د. علي عبد القادر علي	تطورات الحديثة في الفكر
السادس والثمانون	د. رياض بن جليلي	الاقتصادي التنموي
السبعين	د. بلقاسم العباس	برامج الإصلاح المؤسسي
الثامن والسبعين	د. علي عبد القادر علي	المساعدات الخارجية من أجل التنمية
التاسع والسبعين	د. إبراهيم أونور	قياس معدلات العائد على التعليم
الثمانون	د. إبراهيم أونور	خصائص أسواق الأسهم العربية
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	التجارة الخارجية والتكميل
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	الاقتصادي الإقليمي
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	النمو الاقتصادي المحاكي للفقراء
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	سياسات تطوير القدرة التنافسية
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاه	عرض العمل والسياسات الاقتصادية
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	دور القطاع التمويلي في التنمية
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاه	تطور أسواق المال والتنمية
الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	بطالة الشباب

الناتس والتسعون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الأسهم العربية
التسعون	د. حسين الأسرج	المسئولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد مولا	البنية الجزرية لأسواق الأوراق المالية
الثاني والتسعون	د. أحمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الرابع والتسعون	د. إبراهيم أونور	الخصائص والتحديات
الخامس والتسعون	د. محمد أبو السعود	تبذبذب أسواق الأوراق المالية
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
السابع والتسعون	د. وليد عبد مولا	مؤشرات النظم التعليمية
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
التاسع والتسعون	د. رياض بن جليلي	حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
المائة	د. إبراهيم أونور	تمكين المرأة من أجل التنمية
المائة وواحد	د. أحمد الكواز	الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية
المائة واثنان	د. بلقاسم العباس	نظام الحسابات القومية لعام 2008
المائة وثلاثة	د. علي عبد المولاه	تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية
المائة وأربعة	د. وليد عبد مولا	والنامية
المائة وخمسة	د. إبراهيم أونور	الطبقة الوسطى في الدول العربية
المائة وستة	د. وليد عبد مولا	كفاءة البنوك العربية
المائة وسبعة	د. أحمد الكواز	إدارة المخاطر في الأسواق المالية
المائة وثمانية	د. رياض بن جليلي	السياسات المالية المحابية للفقراء
المائة وتسعية	د. بلقاسم العباس	السياسات الاقتصادية الهيكلية
المائة وعشرون	د. وليد عبد مولا	خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي
المائة وعشرون	د. بلقاسم العباس	تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
المائة وعشرون	د. وليد عبد مولا	سياسات العدالة الاجتماعية
المائة والحادي عشر	د. بلقاسم العباس	السياسات الصناعية في ظل العولمة
المائة والثاني عشر	د. وشاح رزاق	ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
المائة والثالث عشر	د. حسين الطلافيحة	المركزية
المائة والرابع عشر	د. وليد عبد مولا	التخطيط الاستراتيجي للتنمية
المائة والخامس عشر	أ. صالح العصفور	سياسات التنافسية
المائة والسادس عشر	د. محمد أمين لزعر	منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف
المائة والسابع عشر	أ. بلال حموري	الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية
المائة والثامن عشر	د. أحمد الكواز	والاجتماعية: بين الواقعية والبالغة
المائة والتاسع عشر	د. محمد عمر باطوطيع	شراكة القطاعين العام والخاص كمتطلب تنمي
المائة والعشرون	د. أحمد الكواز	الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية
المائة والواحد والعشرون	د. محمد أمين لزعر	اللامركزية وإدارة المحليات: تجاذب عربية ودولية
المائة والثاني والعشرون	د. ايهاب مقابله	حدود السياسات الاقتصادية
المائة والثالث والعشرون	د. فهد الفضالة	التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي
المائة والرابع والعشرون	د. فيصل حمد المناور	الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
المائة والخامس والعشرون	د. ايهاب مقابله	التدريب وبناء السلوك المهني
المائة والسادس والعشرون	د. وليد عبد مولا	المخاطر الاجتماعية
		خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
		رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية:
		حالة الدول العربية

المائة والثامن والعشرون	د. نواف أبو شمالة	الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية
المائة والتاسع والعشرون	د. أحمد الكواز	النمو الشامل
المائة والثلاثون	د. نواف أبو شمالة	تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
المائة والواحد والثلاثون	د. أحمد الكواز	تطوير تمويل التنمية
المائة والثاني والثلاثون	د. إيهاب مقابله	البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة
المائة والثالث والثلاثون	د. فيصل المناور	تمكين المرأة العربية في المجال التنموي
المائة والرابع والثلاثون	د. إيهاب مقابله	حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة
المائة والخامس والثلاثون	د. محمد أمين لزعر	الدول العربية وتنويع الصادرات
المائة والسادس والثلاثون	د. إيهاب مقابله	الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغرى والمتوسطة
المائة والسبعين والثلاثون	د. إيهاب مقابله	برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة
المائة والثامن والثلاثون	أ. د. حسين الطلافيح	من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات
المائة والتاسع والثلاثون	أ. عمر ملاعب	السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول
المائة والأربعون	د. نواف أبو شمالة	المتقدمة والناشرة
المائة والواحد والأربعون	د. فهد الفضالية	الجدران في العمل
المائة والثاني والأربعون	د. محمد باطوط	التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغرى والمتوسطة
المائة والثالث والأربعون	د. عوني الرشود	التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء
المائة والرابع والأربعون	د. إيهاب مقابله	المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة
المائة والخامس والأربعون	د. علم الدين بانقا	المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغرى والمتوسطة
المائة والستين والأربعون	د. فيصل المناور	تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)
المائة والسبعين والأربعون	أ. عبدالله بو عجيبة	العمل التطوعي والتنمية
المائة والحادي والأربعون	د. إيهاب مقابله	مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغرى والمتوسطة
المائة والسبعين والأربعون	أ. عبدالله بو عجيبة	تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية
المائة والثمانين والأربعون	د. محمد باطوط	استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد
المائة والتاسع والأربعون	د. علم الدين بانقا	المعرفة في الدول العربية
المائة والخمسون	أ. صفاء المطيري	التعلم الريادي
المائة والستين والأربعون	د. محمد أمين لزعر	المؤسسات الدولية وأصدار مؤشرات التنافسية
المائة والسبعين والأربعون	أ. عمر ملاعب	الاقتصادية: أية مصداقية؟
المائة والاثنين والخمسون	د. إيهاب مقابله	الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد-19)
المائة والثاني والخمسون	أ. محمد عواوده	أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات
المائة والثالث والخمسون	أ. د. إيهاب مقابله	التمويل الأصغر
المائة والرابع والخمسون	د. سهيل مقابله	مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال
المائة والرابع والخمسون	أ. عمر ملاعب	والمشروعات الصغرى والمتوسطة
المائة والرابع والخمسون	أ. د. فيصل المناور	إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط
المائة والرابع والخمسون	د. مني العلبان	وسبل المواجهة

المائة والخامس والخمسون	د. نواف أبو شماليه	تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجادب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن
المائة والسادس والخمسون	أ. د. وليد عبد مولاه	تطوير العناقيد الصناعية
المائة والسابع والخمسون	أ. د. فيصل المناور	بناء السياسات العامة
المائة والثامن والخمسون	د. منى العليان	
المائة والتاسع والخمسون	أ. د. عقبة عبداللاوي	تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)
المائة والتاسع والخمسون	د. خليفة خالدي	
المائة والستون	أ. د. فهد الفضالة	التدريب أثناء الخدمة
المائة والواحد والستون	د. نواف أبو شماليه	الجوانب النظرية والتطبيقية للتميز المؤسسي-
المائة والثاني والستون	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	نماذج دولية رائدة
المائة والثالث والستون	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحكومة البيئية العالمية
المائة والرابع والستون	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	النمو الأخضر: مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة
المائة والخامس والستون	د. محمد أمين لزعر	تحديد الاحتياجات التدريبية
المائة والسادس والستون	د. محمد باطوط	البصمة البيئية والقدرة الحيوية: مفاهيم أساسية وإسقاطات على واقع الدول العربية
المائة والسابع والستون	أ. د. وليد عبد مولاه	سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية: تجربة المغرب الأخضر
المائة والثامن والستون	أ. د. إيهاب مقابلة	المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام
المائة والتاسع والستون	د. ماهر المحروق	الأزمات المالية والاقتصادية: نظرة تاريخية في أنواعها ومسبباتها
المائة والتاسع والستون	د. عمر الجميلي	
المائة والتاسع والسبعين	أ. د. إيهاب مقابلة ود. محمد طعامنة	المؤشرات الرئيسية للتقييم بيئه الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
المائة والتاسع والسبعين	ود. ماهر المحروق	نحو فهم أفضل لدور المؤسسات في عملية التنمية فجوة تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور منصات التمويل الرقمية
المائة والتاسع والسبعين	أ. د. إيهاب مقابلة ود. ماهر المحروق	فجوة التمويل ودور بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
المائة والثاني والسبعين	د. حامد عباس	جهود حوكمة الضمان الاجتماعي: الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (إيسا)
المائة والثاني والسبعين	أ. د. إيهاب مقابلة د. محمد طعامنة	دور المستثمرين الملائكيين في تمويل المشروعات الناشئة والصغرى والمتوسطة

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكّنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



المعهد العربي للخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

(965) 22093080 : ☎

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا:

